TNB الوطني

THE NATIONAL BANK | البنك الوطني

2016

ANNUAL REPORT

التقرير السنوي

المحتويات

6 جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة
8 تعريف عن البنك
12 كلمة رئيس مجلس الإدارة
14 انجازات البنك للعام 2016
15 الخطة الإستراتيجية
16 نتائج أعمال 2016
19 الأنشطة والخدمات المصرفية
22 منتجات البنك الوطني
30 البنك الوطني نافذتك للاستثمار
32 الوضع التنافسي
34 أكبر خمسة عشر مساهماً
36 أعضاء مجلس الإدارة
46 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
51 الإدارة التنفيذية
54 الهيكل التنظيمي
55 سياسة ومنهجية المخاطر

61 سياسة التأهيل والتدريب

67 ملكية أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا وذوي الصلة

لأسهم البنك كما بتاريخ 31/12/2016

70 المسؤولية الاجتماعية

76 الشبكة المصرفية

78 شبكة الصراف الآلي

82 البيانات المالية الموحدة

جدول الأعمال

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي

اولا : تقرير مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 2016/12/31.

ثانيا : تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2016/12/31.

ثالثاً : اقرار توصية مجلس الادارة بخصوص توزيع الأرباح على مساهمي الشركة.

رابعاً : إبراء ذمة مجلس الإدارة حتى 2016/12/31.

خامساً: انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2017 ، وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

سادساً : أية امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول اعمال الاجتماع وتدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة على ان يكون ادراج هذا الاقتراح في جدول الاعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة .

جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي

مناقشة توصية مجلس الادارة بتعديل نص المادة 9 من عقد التأسيس والمادة رقم 47 الفقرتين (ا+ب) من النظام الداخلي للشركة وأية مواد اخرى بعقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة تتعلق بعدد اعضاء مجلس الادارة ليصبح عدد اعضاء مجلس ادارة الشركة احد عشر عضوا بدل تسعة اعضاء .

تعريف عن البنك

البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB) هو البنك الأسرع نموا في فلسطين منذ العام 2011، وأحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية المتكاملة والشاملة في فلسطين لقطاعي الشركات والأفراد بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. يعتبر البنك الوطني ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع والبالغ 75 مليون دولار أمريكي . يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة مكون من أنجح وأكبر الشركات الفلسطينية ومن ضمنها: صندوق سراج فلسطين الأول وشركة المشاريع الاستثمارية وشركة الاتصالات الفلسطينية وشركة باديكو القابضة وشركة مسار العالمية للاستثمار وبنك الإتحاد الأردني وشركة بيرزيت للأدوية وشركة المشارق للاستثمار.

يتمتع البنك الوطني بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف في فلسطين والتي تتجاوز 9,700 مساهم ومساهمة، ويقدم أجود الخدمات المصرفية والأكثرها حداثة وتطورا في السوق المصرفي الفلسطيني من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية، كما يقدم البنك الوطني خدماته من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة والمتطورة مثل الصيرفة الإلكترونية TNB Online Banking وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية. وتماشيا مع تطوره ونموه، قام البنك الوطني بتحديث نظامه البنكي وتطبيق أحد النظم البنكية الأكثر تطورا على المستوى العالمي من مجموعة Temenos الدولية، ليبدأ حقبة رقمية جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني ويقدم لعملائه الخدمات المصرفية بمعايير عالمية.

16
فرعاً ومكتباً

9,775
مساهماً

أكثر من
70 ألف عميل

34 صرافاً آلياً
موزعاً في
مختلف انحاء
الوطن

أكثر من **430**
موظفاً لخدمة
عملائنا

التأسيس

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار وتم اكتتاب ما نسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2011، قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، لتصبح إجمالي حصتها في البنك 7 مليون دولار وليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 35 مليون دولار.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا استراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقا لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كيانا مصرفيا وطنيا جديدا قويا قادرا على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الإتحاد شريكا استراتيجيا ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع والذي ارتفع ليصل إلى 75 مليون دولار، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

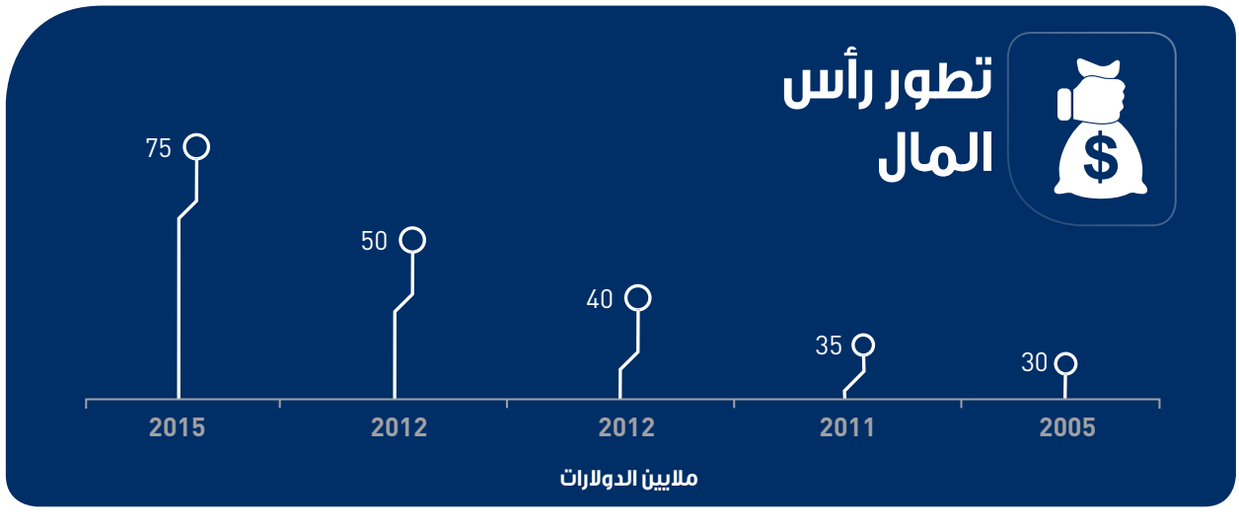

2005
تم تأسيس البنك الوطني عام 2005 كشركة مساهمة عامة برأس مال بلغ 30 مليون دولار

2011
قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، وليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 35 مليون دولار

2012
تم دخول شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا استراتيجيا جديداً ليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 40 مليون دولار

2012
تم إطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقا لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار

2015
استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الإتحاد شريكا استراتيجيا ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال ليصل إلى 75 مليون دولار

الجوائز

البنك الوطني ملتزم بالتميز والريادة على كافة الأصعدة، وهذا مكنه من حصد العديد من الجوائز المحلية والعالمية ومن ضمنها:

- جائزة البنك الأسرع نموا في فلسطين للعامين 2014 و 2016 من مؤسسة CPI Financial وبتصنيف المجلة الصادرة عنها The Banker Middle East، وفي العام 2014 صنفت المجلة البنك الوطني بالبنك الأسرع نموا في الشرق الأوسط من حيث النمو في حجم الأصول والمطلوبات.
- جائزة أفضل إدارة خزينة في فلسطين عن العام 2014 من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة الصادرة عنها The Banker Middle East لتطويره لهذه الخدمة بشكل ملحوظ وملفت.
- جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في العام 2015
- جائزة أمان للنزاهة عن العام 2012

الشركات التابعة

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من "شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية"، والتي ضمها البنك تنفيذا لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفقة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

watan
Investment وَطـن للاستِثمـار

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة
مساهمي البنك الوطني المحترمين ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني، يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة، وأن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد للتقرير السنوي الذي يسلط الضوء على أداء مصرفكم وأنشطته الرئيسية وبيان القوائم المالية للسنة المالية المنتهية 2016، السنة التي شهدت انجازات عديدة ونمو ملحوظ في الأداء المالي لمصرفكم وتحقيق أهداف إستراتيجية ستكون بمثابة حجر الأساس لمزيد من التطور والمنافسة في السوق المصرفي الفلسطيني.

ففي نهاية العام الماضي، نجحنا في تطبيق احد الأنظمة البنكية الأحدث على مستوى العالم من مجموعة Temenos الدولية، ليكون تطبيقه بمثابة عملية تطور نوعية تفتح الأبواب أمامنا للدخول في حقبة رقمية جديدة وطرح خدمات الكترونية حديثة بمستوى الخدمات التي تقدمها المصارف العالمية، وذلك تحقيقا لتوجهاتنا ورؤانا بطرح كل ما هو جديد ومتطور من خدمات في العالم المصرفي إلى المواطن الفلسطيني.

الأخوات والأخوة،

على الرغم من تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الوطني في العام 2016 بسبب انسداد الأفق السياسي وانعكاساته على شتى مكونات مؤشرات النمو، واصل البنك الوطني انجازاته ونجاحاته، لنحصل على جائزة البنك الأسرع نموا في فلسطين 2016 من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East محافظين بذلك على هذا اللقب لعدة سنوات الآن بسبب تطور أدائنا المالي بشكل ملفت، فنمت الموجودات لتقترب من تسجيل المليار الدولار وتعدت أرباح مصرفكم 10 مليون دولار قبل احتساب الضريبة بنمو بلغت نسبته 36.3% إذا ما قورنت بنتائج العام 2015 حيث بلغت 7.4 مليون دولار.هذه النتائج الجيدة ونسب النمو المطردة في كافة بنود مؤشرات البنك المالية والتي نمت جميعها بنسبة تعدت 15% تدل على نجاح خطط ورؤى البنك وترسيخ مكانته كأحد البنوك الرائدة في فلسطين.

إن هذا النمو في مؤشراتنا المالية جاء انعكاسا لخططنا الإستراتيجية المستدامة من اجل توسيع حصتنا السوقية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث عمدنا على اتخاذ مبادرات إستراتيجية لتوسعة محفظة الأفراد والشركات وتنويع هذه المحافظ لتوزيع نسبة المخاطر على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى استقطاب عملاء جدد عن طريق طرح منتجات متخصصة ومدروسة مبنية على تقسيم السوق بطريقة مغايرة وغير تقليدية والتي ميزتنا بين البنوك ولاقت نجاحات لافتة، بالإضافة إلى التوجه أيضا إلى القطاعات غير المستغلة بالشكل الأمثل في السوق المصرفي الفلسطيني والتي تعد قطاعات واعدة.

واعتمدنا سياسة تمدد جغرافي تستهدف الوصول إلى المناطق النائية وغير المخدومة مصرفيا تحقيقا للاشتمال المالي وحق كل مواطن فلسطيني بالحصول على خدمات وتسهيلات مصرفية. افتتحنا العام الماضي فرعا في بلدة حزما والذي جاء استكمالا لخطتنا الإستراتيجية للتوسع والانتشار في محافظة القدس ولإيصال خدماتنا المصرفية الوطنية إلى أهلها، حيث سنقوم بافتتاح المزيد من الفروع فيها عام 2017 ليصبح البنك الوطني

صاحب أكبر شبكة مصرفية في القدس بين البنوك في فلسطين. كما احتفلنا العام الماضي بافتتاح 3 مكاتب لنا في محاكم رام الله ونابلس والخليل، تنفيذا لاتفاقيتنا مع مجلس القضاء الأعلى ولتسهيل الإجراءات المالية للمواطنين المحتكمين أمام القضاء الفلسطيني. وبهذا انهينا العام 2016 وفي جعبتنا 16 فرعا ومكتبا ممتدا في مختلف مناطق الضفة الغربية، وسنعمل على افتتاح 5 فروع ومكاتب جديدة في العام 2017 والذي سيكون عام التوسع الجغرافي للبنك، لتصل شبكة فروعنا إلى أكثر من 21 فرعا ومكتبا ممتدا في مختلف محافظات الضفة الغربية، ولنقدم أيضا خدماتنا المصرفية خارج الحدود الجغرافية التي نتواجد بها عن طريق الخدمات الالكترونية المتطورة مثل الانترنت البنكي وتطبيق الوطني موبايل.

مساهمينا الكرام،

إن ولائكم المستمر يعد أساس مسيرة نجاحنا، وثقتكم المستمرة بنا جعلتنا نحافظ على أكبر قاعدة مساهمين بين البنوك على مستوى الوطن والتي بلغ حجمها نهاية العام الماضي 9,775 مساهم ومساهمة، ويسعدني من هنا أن أجدد باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة البنك فخرنا بكم جميعا على الدعم المتواصل.

إن مجلس الإدارة أيها السيدات والسادة، توافق العام الماضي على سياسة منتظمة ومستمرة في توزيع الأرباح، تضمن الثبات أو الزيادة في نسب التوزيع للسنوات القادمة، وذلك بالارتكاز على الأداء المالي للبنك الذي يحقق نسب نمو مطردة في مؤشراته المالية عاما تلو الآخر، وعليه سيتم الاستناد لقرار الهيئة العامة بهذا الخصوص اليوم حول نسبة التوزيع واتخاذ التدابير القانونية اللازمة حول ذلك.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكر باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني حضوركم الكريم والشكر موصول كذلك الأمر للكادر الإداري للبنك على جهودهم الحثيثة والنتائج المميزة التي استطاعوا تحقيقها على مدار العام الماضي، ولا يسعني إلا التوجه بالشكر الجزيل إلى سلطة النقد الفلسطينية ممثلة بمعالي المحافظ الأستاذ عزام الشوا على توجيهاتهم وقراراتهم الحكيمة لضمان استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني ودعم الاقتصاد الوطني، ووفقنا الله جميعا في خدمة وطننا ومواطنينا.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

إنجازات البنك للعام 2016

في العام 2016، حقق البنك الوطني العديد من الإنجازات وشهد تحولات إستراتيجية أدت إلى استمراره في النمو ليبقى وللعام السادس على التوالي البنك الأسرع نموا في فلسطين، ومن اوائل البنوك الفلسطينية المستكملة لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في ما يخص رأس المال، حيث بلغ رأس مال البنك المدفوع 75 مليون دولار امريكي ليكون بذلك ثاني اكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع، اذ بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية العام2016، 14.36% وهي من النسب الأعلى بين البنوك الفلسطينية والتي هي أعلى كذلك من متطلبات سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 12% ومعايير لجنة بازل الأولى والبالغة 8%، وهذا يدل على متانة وقوة المركز المالي للبنك وقدرته العالية على مواجهة أي مخاطر مستقبلية محتملة.

اعاد البنك الوطني في عام **2016** إطلاق الحملة الترويجية الجديدة لحساب التوفير الأول للمرأة الفلسطينية "حياتي" والذي يهدف إلى تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من خلال الجوائز المطروحة فيه لكن على نطاق أوسع وأشمل لتخاطب الغاية الأساسية التي صمم البرنامج من أجلها ألا وهو تحقيق الأمان المالي المستقبلي للمرأة، اذ يعد التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية من صلب عمل البنك كمؤسسة مصرفية وطنية، وان قرار الإبقاء على البرنامج يأتي إيمانا من البنك بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية سواء على الصعيد المجتمعي أو الاقتصادي ومدى تأثير الاشتمال المالي لنصف المجتمع على المساهمة في الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى كون التمكين الاقتصادي للمرأة العنصر الأساسي الذي يدفع باتجاه التمكين الاجتماعي لها وإعطائها دورا اكبر سواء داخل أسرتها أو حتى في إطار أوسع على صعيد المجتمع.

مع بدء العام الدراسي **2016**، أطلق البنك الوطني البرنامج الأول في القطاع المصرفي الفلسطيني، المتخصص للمعلمين الفلسطينيين تحت اسم "قدوتي"، والذي يلبي الاحتياج المالي الفعلي للمعلمين بتقديمه مزايا وتسهيلات مصممة خصيصا وفقا لمتطلباتهم المالية. حيث ان البرنامج تم بناءه من قبل المعلمين أنفسهم، وتم تصميمه بناء على دراسة سوق اختصت بدراسة سلوك هذا القطاع استغرقت عدة شهور وعلى عدة مراحل، حيث تم طرح استبيانات ودراسة مجموعات استهدفت هذا القطاع لمعرفة احتياجهم المالي، ولذلك تم تصميم البرنامج بمختلف التسهيلات الائتمانية من قروض مخفضة الفوائد وبطاقات ائتمانية وجاري مدين بدون أي فوائد لتلبية هذه الحاجة لدى شريحة المعلمين

في مطلع عام **2016** تم توقيع اتفاقية استراتيجية مع مجلس القضاء الاعلى التي تتيح بدورها للبنك الوطني فتح مكاتب نقد في فروع المحاكم المنتشرة في جميع انحاء الوطن لتسهيل الإجراءات المالية للمواطنين المحتكمين أمام القضاء الفلسطيني ، وتطبيقاً لما ورد من بنود الاتفاقية قام البنك الوطني بافتتاح ثلاثة مكاتب في كبرى المحاكم الفلسطينية بمدينة رام الله ونابلس والخليل .

قام البنك الوطني في عام **2016** ،بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العمل الفلسطينية ليقوم بموجبها البنك الوطني بتمويل مشاريع إنتاجية بقيمة **150** ألف دولار بدون فوائد، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع الإنتاجية بقيادة نساء تماشيا مع سياسة البنك الوطني الهادفة إلى تمكين المرأة الفلسطينية، وعلى أن تستفيد منها محافظات الوطن باختلافها بناء على اختيار مجالس التشغيل التابعة للوزارة .

في عام **2016**، وقع البنك الوطني وصندوق وقفية القدس مذكرة تفاهم لتمويل قروض تعليمية بدون أي فوائد للطلبة المقدسيين وبموجب المذكرة، تم الاتفاق على تمويل الطلبة المقدسيين الملتحقين في الجامعات الفلسطينية بقروض بدون فوائد بشكل فصلي وسنوي من خلال البنك الوطني بغرض تغطية تكاليف الأقساط الجامعية بناء على كتاب تنسيب من صندوق وقفية القدس الذي سيكون بمثابة الضامن لهذه القروض.

بلغ عدد مساهمي البنك الوطني **9,775** مساهماً في نهاية عام **2016**، حيث يعتبر البنك الوطني اكبر البنوك الفلسطينية من حيث قاعدة المساهمين في القطاع المصرفي الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك شهد العام الماضي كذلك نشاطا مميزا على سهم البنك الوطني ليحقق السعر الأعلى له منذ إدراجه للتداول في السوق المالي بسعر بلغ **1.90** دولار للسهم الواحد ، كما اختارت بورصة فلسطين البنك الوطني من ضمن عينة الشركات المكونة لمؤشر القدس للعام **2016**، والتي تضم **15** شركة مدرجة من أصل **49**.

وقع البنك الوطني اتفاقية تعاقدية للحفظ الأمين في عام **2016** مع هيئة التقاعد الفلسطينية، والتي تتيح للبنك إدارة المحفظة والحسابات والممتلكات الخاصة بالهيئة وبموجب الاتفاقية، يقوم البنك الوطني بتقديم خدمات الحفظ لجميع ممتلكات الهيئة الاستثمارية والمالية وإبقائهم على اطلاع كافة الإجراءات المتعلقة بالفوائد والأرباح والحقوق العائدة على تلك المحافظ المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى إدارة الفوائض النقدية والسيولة حسب تعليمات الهيئة والسياسة الاستثمارية لها، وذلك تحت إشراف كادر مهني مدرب ومختص بهذا الشأن وذو خبرة كبيرة في هذا المجال، لضمان تحقيق إدارة الأموال بطريقة فاعلة للمتقاعدين الفلسطينيين وبالشكل الأمثل.

على صعيد التوسع والانتشار، استطاع البنك الوطني توسيع شبكة فروعه بافتتاح فرع في مدينة حزما ، وثلاثة مكاتب في كبرى المحاكم الفلسطينية في كل ما مدينة رام الله ونابلس والخليل ، ليصبح في جعبته **16** فرعاً ومكتباً.

الخطة الاستراتيجية للبنك

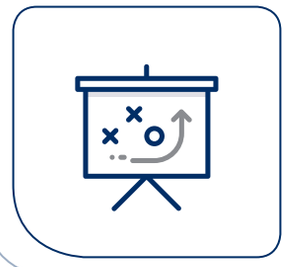

تتسم الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني للأعوام 2013-2017 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك بما يحقق رضى العملاء ويدر أرباحا مجزية للمساهمين.

حيث تكمن أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

- النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني، وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- تطوير الأنظمة والإجراءات البنكية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية إنطلاقاً من هوية البنك المؤسسية الوطنية.

ولتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية يعمل البنك الوطني على:

- الإنتشار في كافة محافظات الوطن من خلال إفتتاح فروع جديدة، بناء شبكة فروع ذكية والتوزيع المنظم للصرافات الآلية بما يخدم عملاء البنك في كافة المناطق.
- العمل على تطوير منتجات بنكية بما يخدم العملاء من كافة الشرائح.
- التركيز على تطوير خدمات بنكية جديدة للقطاعات الإقتصادية غير المخدومة بالشكل الأمثل من قبل القطاع البنكي.
- الإستمرار في تقديم الخدمات لقطاع المشاريع الصغيرة بإعتباره أحد أهم القطاعات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
- تطوير الأنظمة البنكية بما يواكب الخطة الإستراتيجية للبنك للأعوام المقبلة.
- الإستثمار بتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر ليكون البنك الوطني في موقع متميز عن باقي البنوك الأخرى العاملة في فلسطين.
- تدريب و تأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

نتائج الأعمال 2016

استمرت مؤشرات النمو الإيجابي للبنك الوطني في العام **2016** وواصل مسيرة التقدم والنجاح بتحقيقه نتائج مالية مميزة وتقدما ملحوظا في نسب الأداء والنمو ومستويات التشغيل والربحية، وهذا يعكس نجاح البنك في تطبيق خطته الاستراتيجية طموحة الأهداف والرؤى سعيا للوصول إلى مركز متقدم بين البنوك في فلسطين الأمر الذي استطاع المصرف تحقيقه في فترة وجيزة.

تجاوزت ودائع العملاء في نهاية العام **2016** النصف مليار دولار لتبلغ **655.9** مليون دولار محققة نسبة نمو بلغت **22%** من ودائع العملاء عن السنة السابقة والبالغة **538.61** مليون دولار، ليحتل البنك الوطني بذلك المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو حجم ودائع عملائه، ويعد هذا النمو دليلا واضحا على زيادة ثقة العملاء بالبنك بالإضافة إلى التوسع في قاعدة عملائه بسبب الخدمات المصرفية المميزة وتطويره لمنتجات مدروسة ومتخصصة تقسم سوق العمل إلى قطاعات وتحاكي الاحتياج المصرفي لكل قطاع على حدة.

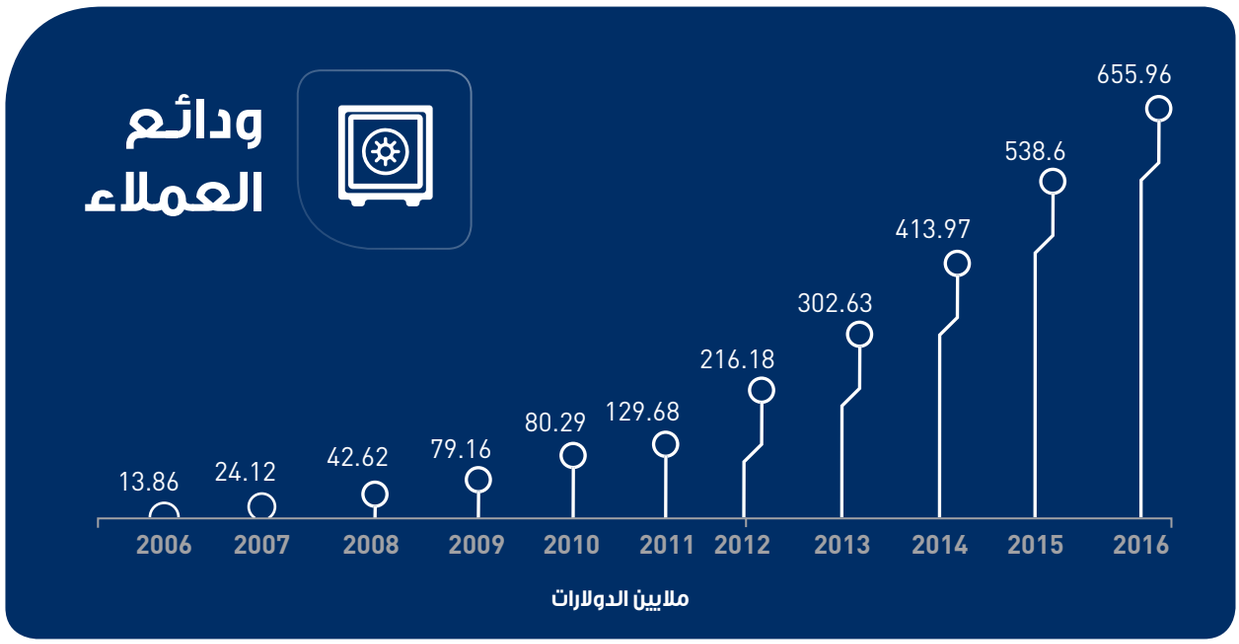

فيما يخص محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في تاريخ **31-12-2016**، فقد نمت بنسبة **29%** لتصل إلى **519.32** مليون دولار أمريكي مقارنة مع **401.78** مليون دولار في نهاية عام **2015**، ويعزى ذلك إلى قدرة البنك على استقطاب عملاء جدد عن طريق جودة الخدمات المقدمة وإتباعه لسياسة توسع وانتشار تستهدف الريف الفلسطيني بافتتاح فروع في مناطق جغرافية غير مخدومة مصرفيا مما أدى إلى زيادة قاعدة عملائه واستقطابه لعملاء جدد هذا بالإضافة إلى السياسة الحكيمة المتبعة في إدارة محفظة تسهيلات ائتمانية منوعة وتوزيع المخاطر المتعلقة بالإقراض بتمويل شتى القطاعات الاقتصادية. زيادة نشاط الإقراض انعكس بدوره على الدخل التشغيلي فقد بلغ صافي الفوائد والعمولات وأرباح فرق العملة للبنك حوالي **31.02** مليون دولار في نهاية العام **2016** مرتفعة بنسبة **25.97%** عن عام **2015**.

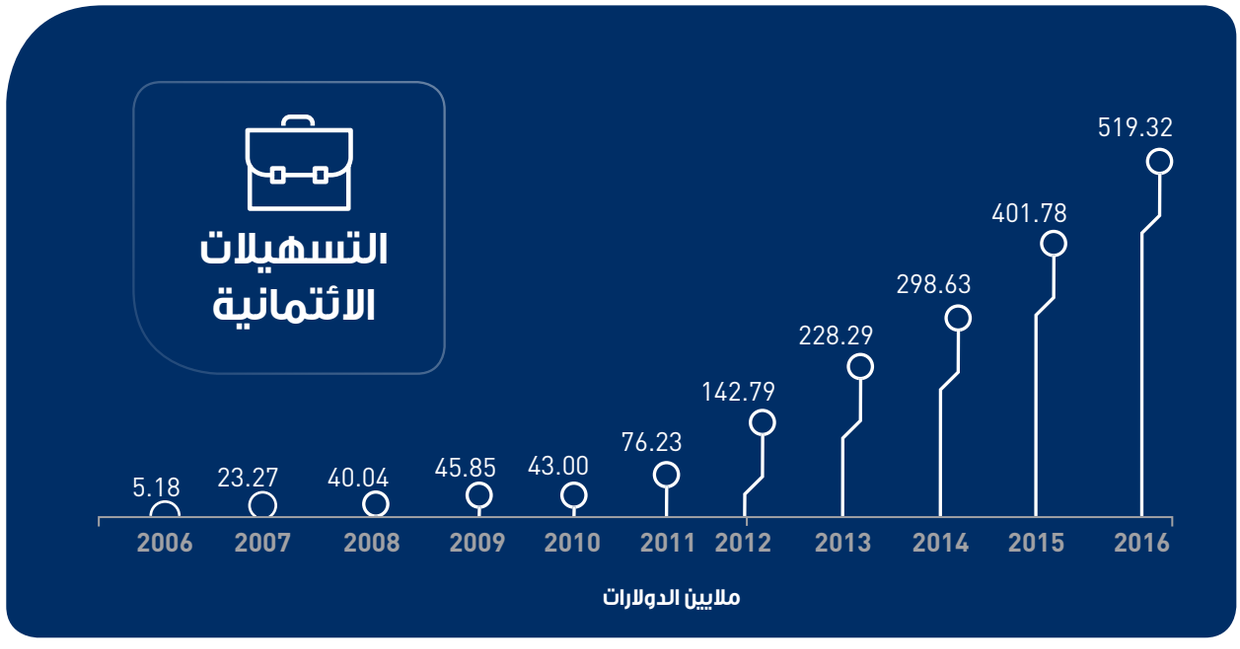

شهد العام **2016** كذلك نموا في موجودات البنك لتصل إلى **957.09** مليون دولار أمريكي مرتفعة بنسبة **16.68%** مقارنة مع **820.27** مليون دولار أمريكي في نهاية عام **2015**. ونمت صافي أرباح البنك الوطني في العام **2016** لتسجل **7.4** مليون دولار مقارنة مع **5.44** مليون دولار عن العام **2015** بنمو بلغت نسبته **36.03%**.

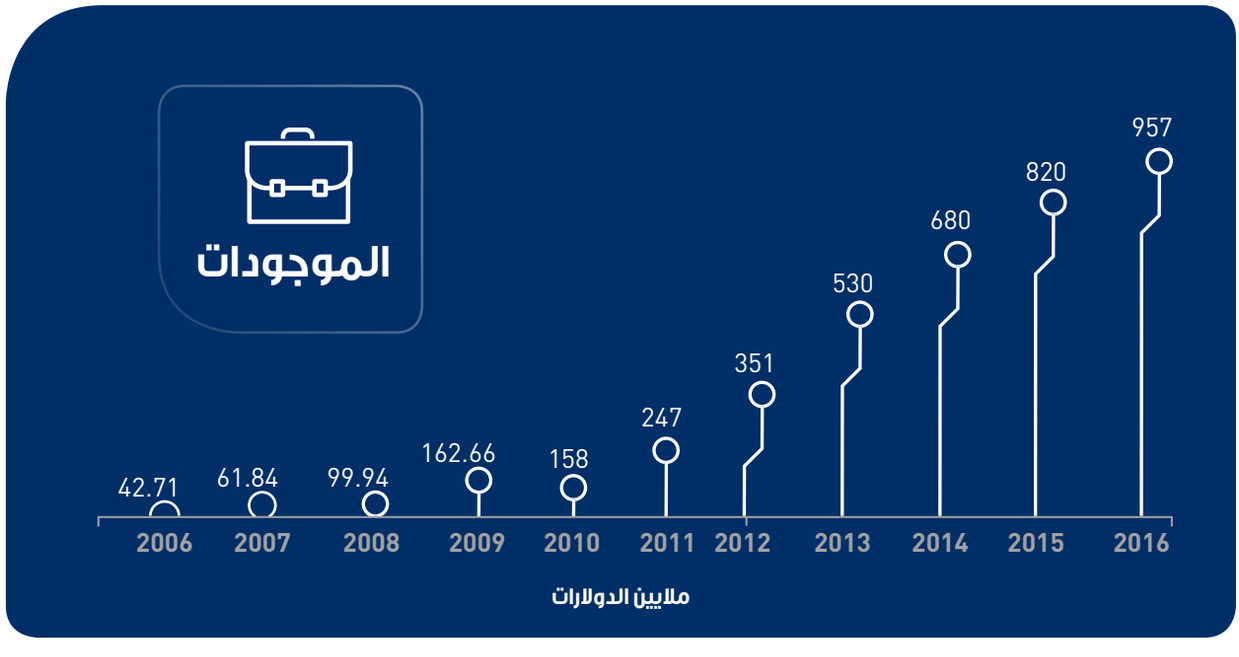

وارتفعت القيمة السوقية للبنك في العام **2016** لتصل إلى حوالي **142.50** مليون دولار بعد أن كانت **119.25** مليون دولار نهاية العام **2015**. كما ارتفعت القيمة السوقية لسهم البنك الوطني خلال العام **2016** بنسبة **19.5%**، حيث وصل سعر السهم الى **1.90** دولار للسهم الواحد في تاريخ **2016-12-31** مقارنة مع **1.59** دولار للسهم في نهاية **2015**.

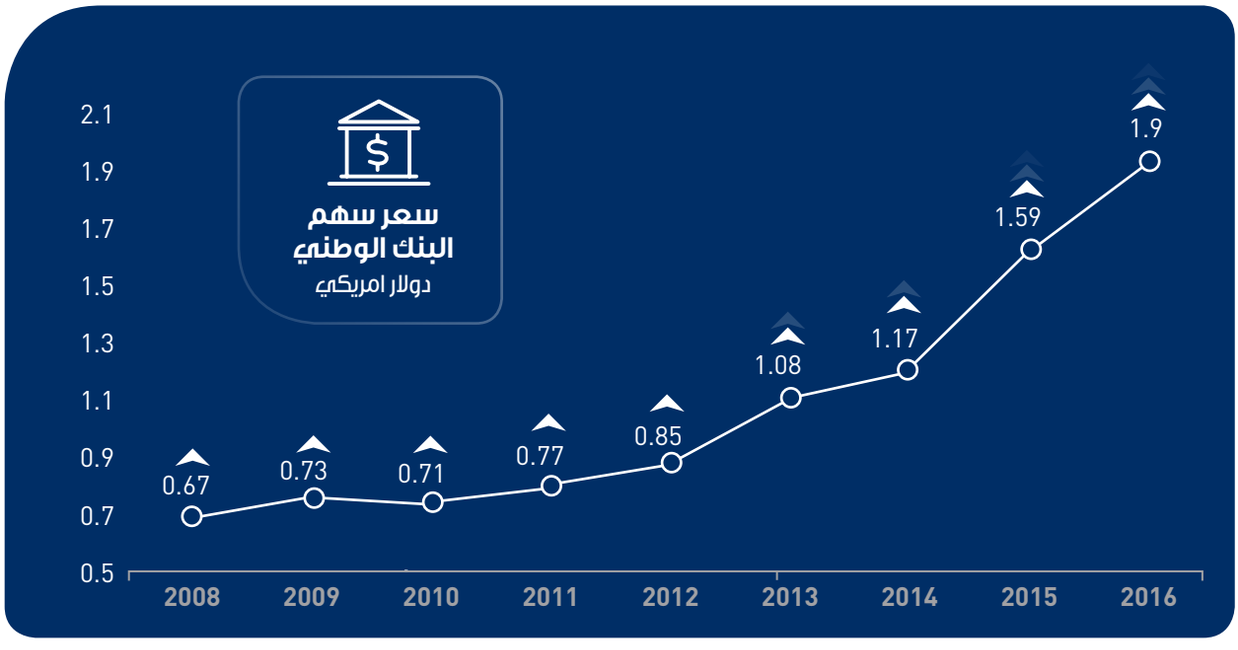

تحليل المركز المالي للبنك الوطني

2015	2016	
0.66%	0.77%	ROA
6.06%	8.00%	ROE
74.6%	79.2%	التسهيلات/الودائع
17.51%	14.36%	نسبة كفاية رأس المال
7.26%	9.87%	EPS
21.9	19.3	P/E
1.20	1.23	القيمة الدفترية

خدماتنا المصرفية

يسعى البنك الوطني الى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطورا لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة الى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد

- القروض الشخصية
- قروض الإسكان
- قروض السيارات
- حساب الجاري مدين
- البطاقات الائتمانية ماستركارد
- بطاقات الخصم الفوري **Debit Cards**
- خدمة كبار العملاء **Platinum**

دائرة خدمات الشركات

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- تمويل الأصول الثابتة
- حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
- خطابات الضمان
- الإعتمادات المستندية
- الكفالات البنكية
- بوالص التحصيل
- الإستشارات المالية

خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الصناديق الاستثمارية
- خدمة الحفظ الأمين

دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل مشاريع إنتاجية
- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل إحتياجات الموسم
- تمويل المجموعات
- تمويل الحاسوب الشخصي
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
- تمويل المشاريع الشبابية
- تمويل مشاريع تمكين المرأة

سوق الودائع

- قبول الودائع بجميع العملات القابلة للتحويل ولجميع الفترات وبأسعار منافسة.
- تشجيع حسابات التوفير وخاصة تلك المرتبطة بعمل مجموعات التضامن والتكافل.

سوق تبادل العملات

- **العمليات الآنية (Spot Rate)**:
  هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
- **العمليات الآجلة (Forward Rate)**:
  وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه.
- **عمليات المقايضة (Swap Rate)**:
  وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها.

الخدمات البنكية الأخرى

- خدمة الصيرفة الإلكترونية (TNB Online)
- الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول (TNB Mobile)
- خدمات الحسابات بأنواعها
- خدمة الصراف الآلي
- خدمة الرسائل القصيرة
- خدمة الحوالات الخارجية
- خدمة الحوالات السريعة (ويسترن يونيون)
- خدمات التسديد الآلي للخدمات العامة المقدمة من مختلف المؤسسات
- خدمة تسديد الضريبة
- خدمة صناديق الأمانات
- خدمة تحصيل الشيكات

خدمة الحوالات السريعة
ويسترن يونيون (Western Union)

WESTERN UNION WU

moving money for better

أرسلوا واستلموا حوالات ويسترن يونيون من حول العالم عبر فروعنا ومكاتبنا أو من خلال وكلائنا الفرعيين المنتشرين في فلسطين.

تتميز خدمة ويسترن يونيون بإمكانية ارسال واستقبال الأموال بسرعة كبيرة لا تتعدى الدقائق، ودون الحاجة الى حساب بنكي.

منتجات البنك الوطني

0141 2
0136 1

برنامج توفير
حياتي

حَياتي
برنامج المرأة الفلسطينية

تم خلال عام 2016 إعادة إطلاق الحملة الترويجية الجديدة لحساب التوفير الأول للمرأة الفلسطينية "حياتي" والذي يهدف إلى تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من خلال الجوائز المطروحة فيه لكن على نطاق أوسع وأشمل لتخاطب الغاية الأساسية التي صمم البرنامج من أجلها ألا وهو تحقيق الأمان المالي المستقبلي للمرأة.

حيث تنوعت جوائز البرنامج لتشمل بيت وراتب بقيمة 500 دولار شهريا لمدة 20 عاما بالإضافة إلى سيارة هيونداي النترا تصنيع العام 2017 لفائزة واحدة وهي الجائزة الكبرى، وجائزة نقدية بقيمة 30 ألف دولار لثلاث فائزات يتم السحب عليها كل شهرين وبواقع 10 آلاف دولار للفائزة الواحدة، كما واستمر البرنامج بتقديم ليرات ذهبية يتم السحب عليها كل أسبوعين بواقع 3 ليرات لفائزة واحدة، مع الإبقاء كذلك الأمر على جائزة تمويل مشاريع إنتاجية بقيادة نساء بما مجموعه مليون دولار وبدون فوائد.

برنامج
قدوتي

قدوتي
برنامج قطاع التعليم

مع بدء العام الدراسي 2016 ، أطلق البنك الوطني البرنامج الأول في القطاع المصرفي الفلسطيني، المتخصص للمعلمين الفلسطينيين تحت اسم "قدوتي"، والذي يلبي الاحتياج المالي الفعلي للمعلمين بتقديمه مزايا وتسهيلات مصممة خصيصا وفقا لمتطلباتهم المالية. ويشمل البرنامج إمكانية الحصول على حساب جاري مدين بقيمة 200% من الراتب الشهري وبدون أي فوائد، وقرض بقيمة 10 أضعاف الراتب بدون كفلاء يتم منحه فورا عند تقديم الطلب، وبطاقة ماستركارد بسقف 200% من قيمة الراتب مجانا وبدون رسوم إصدار وتجديد لمدة 5 سنوات، ودفتر شيكات واحد مجانا سنويا، وقرض شخصي لغاية تعليم الأبناء بفوائد مخفضة، وعروض خاصة على قروض السكن والسيارات، بالإضافة إلى الإعفاء من عمولة إدارة الحساب وتحويل الراتب.

حساب توفير

المحامي

تم تصميم "حساب المحامي" لتسهيل تعاملاتهم مع المحاكم الفلسطينية وصرف مستحقاتهم من خلال هذا الحساب، ويتمتع صاحب "حساب المحامي" بالميزات التالية:

- جاري مدين يصل إلى 5,000 شيكل بدون فوائد.
- فوائد وعمولات منافسة خاصة بالحساب.
- إعفاء من عمولة إدارة الحساب لمدة 3 سنوات.
- بطاقة ماستركارد الوطني ذهبية بدون رسوم إصدار وبدون رسوم تجديد لمدة 5 سنوات.
- عرض مميز لشراء إلتزامات المحامين من البنوك الأخرى بدون عمولة منح.

بطاقات

ماستركارد الوطني

مزايا بطاقة الدفع المباشر من البنك الوطني (Debit Card)

- إصدار البطاقة مجاناً.
- بطاقة صراف آلي وبطاقة تسوق في آن واحد.
- بطاقة محمية بشريحة ذكية وبأعلى درجات الأمان.
- يمكن استخدام البطاقة محليا وفي جميع أنحاء العالم عبر نقاط البيع والصرافات الآلية التي تحمل شعار ماستركارد.
- يمكن طلب بطاقات إضافية لأفراد العائلة موصولة بالحساب نفسه.
- الحصول على خدمة الرسائل النصية (SMS) المجانية بجميع الحركات التي تتم على البطاقة مباشرة.

بطاقة ماستركارد الوطني الإئتمانية (لفضية، الذهبية، بلاتينيوم)

ماستركارد الوطني التي تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الانترنت وأجهزة نقاط البيع.

مزايا بطاقة ماستركارد الوطني الإئتمانية

- حد ائتمان يناسب احتياجاتك.
- تسديد مرن يبدأ من 2% ويصل الى 100% من الرصيد المستغل شهريا، حسب رغبة المشترك.
- إصدار البطاقة مجاناً.
- امكانية اجراء سحوبات نقدية بواسطة البطاقة من خلال اجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العالم والتي تحمل شعار ماستركارد.
- تتمتع البطاقة بأحدث أنظمة أمان، لاحتوائها على الرقاقة الذكية التي تعتبر من أعلى درجات الأمان التي توصلت اليها التكنولوجيا الحديثة.
- سعر فائدة منافس.
- ضمانات سهلة وفي متناول الجميع دون الحاجة الى تحويل الراتب.
- يمكنك وبكل سهولة طلب بطاقة / بطاقات فرعية لأقربائك من الدرجة الأولى سواء ضمن سقف البطاقة الخاصة بك أو بسقف منفصل.
- سقف استخدام البطاقة على شبكة الإنترنت بقيمة $200 وقابل للزيادة في أي وقت.
- سهولة متناهية في شراء السلع والخدمات من خلال نقاط البيع POS المنتشرة في العالم.

البنك الوطني نافذتك للاستثمار

يتميز البنك الوطني بفريق عمله المتخصص ذو الخبرة الكبيرة في إدارة الأموال بالعملات المختلفة في الأسواق الرأسمالية بطرق علمية وحديثة وضمان تحقيق عوائد كبيرة ضمن درجة مخاطرة معقولة.

خدماتنا الاستثمارية:

- **شراء وبيع الأسهم والسندات محليا، وإقليميا أو عالمياً**

يعمل فريقنا على متابعة أخبار سوق المال والأعمال والبورصات العالمية وتحليل المؤشرات المالية للشركات وإجراء دراسات السوق لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وبنسب مخاطرة قليلة ومدروسة. كما تقدم دائرة الاستثمار للعملاء التقارير اليومية والربعية المتعلقة بالأسواق المالية وتتابع عن كثب الإصدارات الجديدة للأسهم والسندات بالإضافة إلى إعداد تقارير اقتصادية ربعية.

- **الحفظ الأمين لمستثمري بورصة فلسطين**

يعد البنك الوطني من أوائل الحاصلين على رخصة ممارسة الحفظ الأمين من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ويعمل حافظا أمينا لمجموعة من كبار المستثمرين في بورصة فلسطينية، وذلك حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الخاضعة لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية. ومن الخدمات التي يقدمها البنك الوطني ضمن هذه الخدمة:

1. متابعة شؤون ملاك الأسهم والسندات من الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية
2. حفظ الأوراق المالية للمستثمرين وتنظيم وحفظ سجلاتهم.
3. دفع أثمان الأوراق المالية المشتراة نيابة عن المستثمرين وقبض أثمان الأوراق المالية المباعة
4. إرسال تقارير دورية للعملاء عن محافظتهم وحساباتهم النقدية وإبقائهم على اطلاع بكافة الإجراءات المتعلقة بالفوائد والإرباح والحقوق العائدة على الأوراق المالية الخاصة بهم وقبضها بالإنابة عنهم.

- **إدارة الثروات**

ضمن الخدمات الاستشارية الاستثمارية، يقدم البنك الوطني خدمات التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية من قبل فريق عمل متخصص ومهني. وضمن هذه الخدمة يعمل الفريق أيضا على تنسيق الخدمات المصرفية للأفراد والتخطيط الاستراتيجي للموارد.

استثمار أموال وتنمية اقتصادية واجتماعية في الوقت ذاته

إمكانية تمويل مشاريع مع عائد جيد!

بالإضافة إلى الخدمات الاستثمارية، دخل البنك الوطني بالعديد من البرامج كنوع من الاستثمارات لجهات عربية ودولية ساهمت بتحسين وإنعاش الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل ودخل ثابت للعديد من الأسر الفلسطينية من خلال إقراض مشاريع إنتاجية صغيرة بفوائد قليلة، كان لها عائدا للمستثمر على أمواله المودعة والأموال التي أودعها البنك بالمقابل لهذه البرامج وتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين بالوقت ذاته.

مشروع زراعي ممول من البنك الوطني

البنك الوطني يطبق أحد النظم البنكية الأكثر تطورا على المستوى العالمي من مجموعة Temenos ليبدأ حقبة رقمية جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني

الوضع التنافسي

النتائج المالية المميزة للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة التطبيق الفعّال لخطته الإستراتيجية الطموحة مكنّت البنك من تغيير ترتيبه التنافسي ومن احتلال مراكز متقدمة بين البنوك الفلسطينية، فحلّ في المركز الثاني في العام 2016 من حيث قيمته السوقية والتي بلغت 142.50 مليون دولار أمريكي حيث بلغ رأس مال البنك الوطني كما في نهاية العام 2016 ما قيمته 75 مليون دولار.

وحقق البنك الوطني تقدما ملحوظا أيضا في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات، إذ احتل المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو ودائع العملاء والتي بلغت حوالي 22.79% بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت حوالي 12.13% في إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ولتبلغ حصة البنك الوطني من إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ما نسبته 11% في نهاية العام 2016.

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال ستة عشر فرعاً ومكتباً منتشرا في كل من مدن رام الله، ونابلس، والخليل، وجنين، ودورا، وبيت لحم، ودير جرير، وعقربا ، وحزما ، والرام ويخطط لافتتاح 5 فروع جديدة في العام 2017.

مؤشرات النمو مقارنة مع القطاع المصرفي:

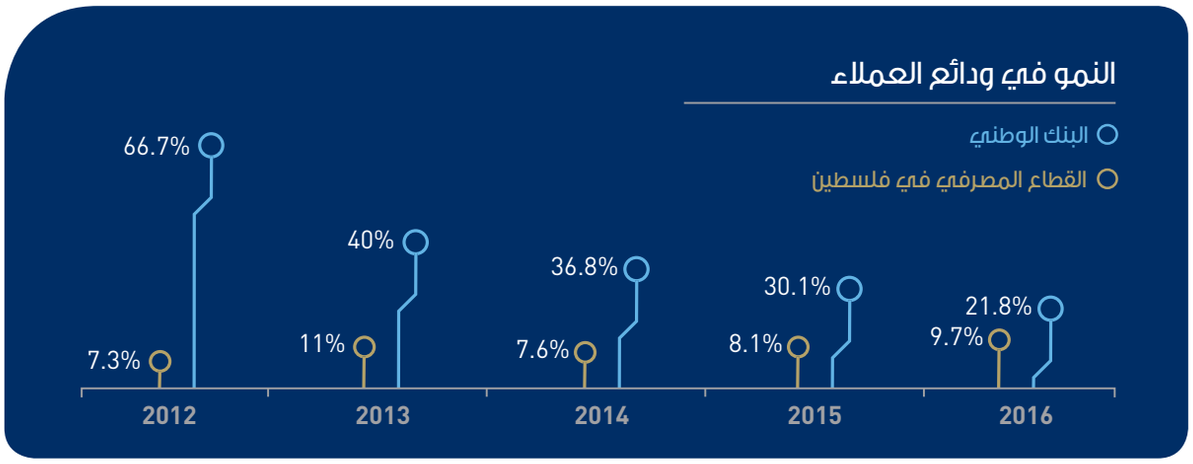

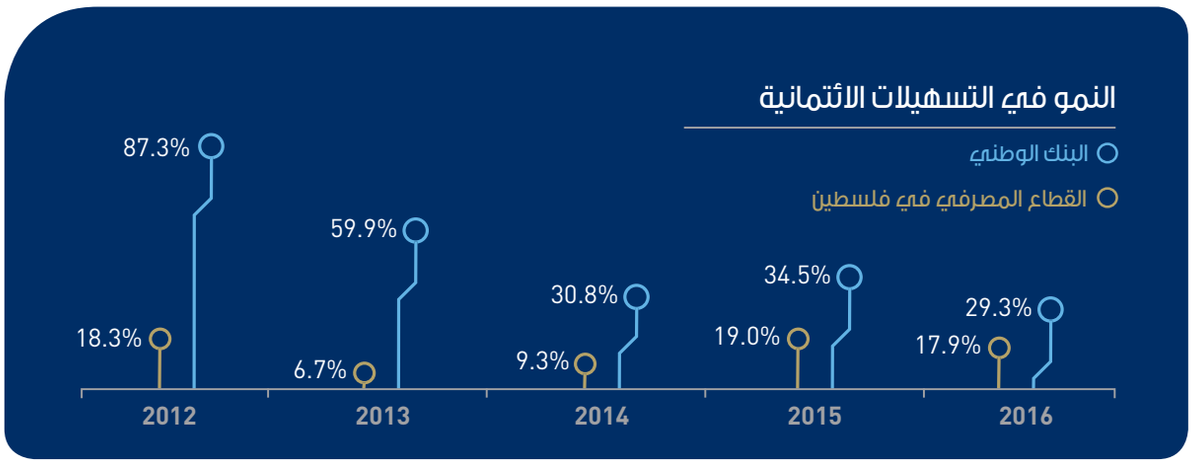

أكبر خمسة عشر مساهماً

15

Siraj Palestine Fund I ,LTD 20.00 % 14,999,999	Enterprise Investment Company 18.54 % 13,903,690	شركة الاتصالات الفلسطينية 16.74 % 12,553,318
بنك الاتحاد/الاردن 10.00 % 7,500,000	شركة بيرزيت للادوية 4.00 % 3,000,000	منال عادل رفعت زريق 3.55 % 2,659,109
شركة اوركيد الاستثمارية 3.44 % 2,583,091	Siraj Palestine Fund I Holding 2.17 % 1,626,200	ش مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار 1.87 % 1,404,830
سمير هلال محمد زريق 1.59 % 1,197,241	شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ 1.51 % 1,134,319	شركة السنابل للتجارة والاستثمار 1.00 % 750,000
ص توفير عمال وموظفي شركة بيرزيت للادوية 0.67 % 500,000	شركة سراج لإدارة صناديق الإستثمار 0.56 % 419,198	الشركة الفلسطينية للاستثمار والانماء 0.53 % 400,000

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة
كما بتاريخ 31-12-2016

الاسم	صفة العضوية	صفة التمثيل
السيد طلال كاظم عبد الله ناصر الدين	رئيس مجلس الإدارة	شخصي
السيد عمر منيب المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة المشاريع الاستثمارية
السيد سمير زريق	عضواً	شركة مسار العالمية للاستثمار
السيد كمال أبو خديجة	عضواً	شركة الاتصالات الفلسطينية
السيدة دينا منيب المصري	عضواً	شركة المشارق الاستثمارية
السيد سلامة خليل	عضواً	شركة الاتصالات الفلسطينية
السيد معن ملحم	عضواً	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)
السيد نمر عبد الواحد	عضواً	شركة مسار العالمية للاستثمار
السيد عصام سلفيتي	عضواً	بنك الإتحاد الأردني

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

السيد طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

صفة التمثيل: شخصي

يشغل السيد طلال ناصر الدين منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ويعتبر من أحد مؤسسيه منذ العام 2005 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغير، ويشغل بالإضافة إلى ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي العام لشركة بيرزيت للأدوية.

يشغل ناصر الدين كذلك عدة مناصب حيوية، حيث انه رئيس مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية، وشركة بتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، إضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في كل من : مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، والشركة الفلسطينية للكهرباء،إضافة إلى كونه عضو مجلس أمناء في مستشفى مار يوسف.

ومن الجدير ذكره أن ناصر الدين كان عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بين الأعوام 2002-2006 ، وكان يشغل منصب رئيس لجنة فض النزاعات، وعضو لجنتي الاستثمار والترشيحات، وفي نفس الفترة كان كذلك عضواً في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية. أسس ناصر الدين اتحاد الصناعات الفلسطينية وترأسه حتى العام 2003، وساهم في تأسيس مركز التجارة الفلسطيني (بال ترايد) في العام 1997، كما وساهم في تأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية في العام 1998. يحمل ناصر الدين شهادة ماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1974.

عمر منيب المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

صفة التمثيل: شركة المشاريع الاستثمارية

السيد عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي و يمتلك خبرة 26 عاما في القطاع المصرفي. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصرفي على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري لها والتي تعرف اليوم بـ (AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين السيد المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضا بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

عمل المصري على تأسيس البنك العربي الفلسطيني للاستثمار (APIB) في عام 1997 بالشراكة مع البنك العربي ومؤسسة التمويل الدولية(IFC) والمؤسسة الألمانية للتطوير الاستثماري (DEG) وعمل على دمج البنك العربي الفلسطيني للاستثمار مع بنك الرفاه في عام 2012 لينشأ البنك الوطني.

في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديرا للاستثمارات المالية لدى Foreign& Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

في عام 2011، عمل على تأسيس شركة Akkadia للاستشارات المالية والحلول المصرفية وهي شركة مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة وهو عضو مجلس إدارة فيها كما يشغل المصري أيضا منصب عضو مجلس إدارة في شركة تمويلكم لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن.

في عام 2002 قام المصري بتأسيس جمعية CFA بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محفظة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان و تايلاند.

سمير زريق

عضوا

صفة التمثيل: شركة مسار العالمية للاستثمار

السيد سمير زريق الرجل أعمال بارز، وهو شريك في شركة مسار العالمية القابضة والتي تدير مجموعة من الشركات التابعة وشبكة متنوعة من الاستثمارات. يشرف زريق على استثمارات المجموعة في القطاع المالي منذ أكثر من 15عاماً ضمن خبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات والتي قاد بإثرها العديد من الشركات للتفوق في أدائها مقارنة بأقرانها.

يشغل زريق منصب عضو في لجنة الاستثمار التابعة لصندوق سراج فلسطين الأول، الصندوق الاستثماري المتخصص في الاستثمار في الملكية الخاصة في فلسطين برأس مال قدره 90 مليون دولار، ويوّجه فريق مديري الاستثمار في صفقات إستراتيجية ضمن مهاراته الفريدة في التفكير التحليلي والتفاوض وإدارة الأصول. ومن خلال منصبه كرئيس تنفيذي لشركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، قاد السيد زريق الشركة للتموضع في أعلى الرتب من حيث الحصة السوقية في بورصة فلسطين والشراكات الإستراتيجية وخدمات الأبحاث وإدارة الإصدار وإدارة المحافظ الاستثمارية، ليجنّد تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. ومسخّراً لشبكة علاقاته الناجحة ومهاراته القيادية، يترأس زريق مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك الوطني، البنك الأسرع نمواً في فلسطين. أيضاً، يشغل زريق منصب عضو مجلس إدارة في شركة بيتي للاستثمار العقاري، المطور العقاري لمدينة روابي، أول مدينة فلسطينية يتم تصميمها وفق مخطط تنظيمي هيكلي وبشراكة مع شركة الديار القطرية. كما ويلتزم زريق بالتنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ويشغل منصب رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين/ القدس ورئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب.

سلامة خليل

عضوا

صفة التمثيل: شركة الاتصالات الفلسطينية

يشغل السيد سلامة خليل منصب رئيس الإدارة المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ شهر آذار للعام 2013، ليتولى مهمة الشؤون المالية والإدارية في المجموعة. وتشمل مهمة خليل ودوره على الإشراف وتطوير الإدارة المالية والإدارية والموارد البشرية والتخطيط ووضع الإستراتيجيات المالية في المجموعة.

قبل انضمامه للعمل في مجموعة الاتصالات الفلسطينية شغل خليل منصب نائب للرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، وقبل انتقاله للعمل في مجموعة بلوم، عمل خليل كمدير للتدقيق في شركة أرنست ويونج في رام الله.

حصل السيد خليل على مجموعة من الشهادات الدولية في المجالات المالية والمحاسبية، وهذه الشهادات هي (CPA, CIA, CPFS, MFC) ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت منذ العام 2000.

دينا منيب المصري

عضوا

صفة التمثيل: شركة المشارق الاستثمارية

تشغل السيدة دينا منيب المصري، منصب عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام الكبيرة في فلسطين، وهي شخصية معروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 عادت إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل السيدة المصري شهادة الماجستير في الدراسات البيئية بالإضافة إلى شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية

كمال أبو خديجة

عضوا

صفة التمثيل: شركة الاتصالات الفلسطينية

يشغل السيد كمال أبو خديجة حالياً منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس/فيديكس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترؤسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية والتي يمثلها في مجلس إدارة البنك الوطني.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية-كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية.

يحمل السيد أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

نمر عبد الواحد

عضوا

صفة التمثيل: شركة مسار العالمية للاستثمار

يشغل السيد نمر عبد الواحد حاليا منصب الرئيس المالي لشركة بيتي للاستثمار العقاري- الشركة المطورة لمدينة روابي الفلسطينية- عمله لأكثر من ثلاثة عشر عاماً في مجال الإدارة المالية والتدقيق أكسبه خبرةً كبيرة في التحليل المالي وإدارة المخاطر، ووضع الموازنات والخطط المالية، محاسبة البنوك، إضافةً إلى كفاءة في تقييم الأهداف المالية وخطط الأعمال على المديين القصير والطويل. سابقاً لالتحاقه بشركة بيتي، عمل على مدى سبع سنوات في تدقيق الحسابات حيث شغل منصب مدير تدقيق في شركة أرنست ويونج العالمية. إضافة إلى ما ذكر هو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الفلسطينية جزء منها مدرج في سوق فلسطين للأوراق المالية. السيد عبد الواحد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وعلى شهادة مدقق حسابات قانوني من الولايات الأمريكية المتحدة (CPA)، كما أنه عضوا في الجمعية الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

معن ملحم

عضوا

صفة التمثيل: شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

السيد معن ملحم هو المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية "Paltel"؛ رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والمزود الرئيسي لخطوط النت فائقة السرعة والهاتف الثابت وتراسل المعطيات وغيرها من الخدمات المضافة، والتي تأسست عام 1997 كشركة مساهمة عامة.

شغل ملحم منصب المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية في شهر تشرين الأول للعام 2014، وذلك للمساهمة في تحسين وتطوير أداء الشركة في مختلف مجالات عملها.

ومنذ تعينه حرص ملحم على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز تجربة المشتركين وإطلاق عدد من المبادرات المميزة كان أهمها إطلاق باقات "نت فون" والتي تعتبر نظام جديد وغير مألوف في تقديم الخدمات للمشتركين عبر باقات تجمع خدمات الاتصالات بسعر شامل لكافة المزايا وبدل الاشتراكات الشهرية، بالإضافة إلى إطلاق سرعات خط نت فائقة تقدم لأول مرة للمنزل الفلسطيني. وعمل ملحم على الاستثمار بالشبكة وتوسيعها من خلال استخدام التقنيات الأكثر تطوراً لتزويد المشتركين بأحدث الخدمات وبمستوى جودة وفق أعلى المعايير العالمية، بالإضافة إلى توسيع شبكة الألياف الضوئية المنزلية في عدد من المدن، وتقديم خدمات الترفيه عبر شبكة الانترنت وإثراء المحتوى التلفزيوني عبر تقنية IP-TV وأجهزة الاستقبال الرقمية.

قبل انضمامه للعمل في"Paltel" شغل ملحم منصب مدير عام شركة الاتصالات الخلوية جوال، الشركة الخلوية الرائدة في فلسطين، وعلى مدار أربعة أعوام، نجح ملحم بقيادة فريقه لتنفيذ خطة إستراتيجية شاملة حققت أعلى مستويات من جودة الخدمة ورضا المشتركين، وتلك الخطة مكّنت جوال من المحافظة على حصتها في السوق، بالرغم من دخول منافس إلى سوق مشغلي الهواتف الخلوية في فلسطين في تشرين الثاني 2009.

كانت بداية مسيرته المهنية في شركة جوال منذ 16 عاماً، وتكللت تلك المسيرة بالتصميم والعمل الجاد بتوليه أعلى المناصب الإدارية كمدير لإدارة المبيعات والتسويق، وذلك قبل توليه لمنصب مدير عام الشركة في العام 2010.

يعمل ملحم حالياً عضوا في اللجنة التنفيذية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وعضو مجلس إدارة جمعية مجموعة الاتصالات، والبنك الوطني، وشركة مطاحن القمح الذهبي. ولشغفه الكبير بالرياضة يترأس ملحم "الاتحاد الفلسطيني للرياضة للجميع " منذ عام 2013.

وعلى الصعيد الأكاديمي، يحمل السيد ملحم شهادة البكالوريوس في المحاسبة والمالية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وخلال مسيرته المهنية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والبرامج التدريبية المتقدمة.

عصام سلفيتي

عضوا

صفة التمثيل: بنك الإتحاد الأردني

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة "بنك الاتحاد" منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدّم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء إستراتيجية البنك وخططه للنمو والتطوّر، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين عامي 1989 و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم "الاتحاد للوساطة". إلى جانب ذلك يتولّى السيد سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضا في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة اليوبيل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمّان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص. هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك توليّه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.

دور رئيس مجلس الإدارة

يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويقوم بممارسة المهام والصلاحيات المفوضة إليه من المجلس، ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية :

- الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك والسياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة تقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية تشجع على النقد البناء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- يتأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

اجتماعات مجلس الإدارة

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	6	100%
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	100%
السيد سمير زريق	عضوا	6	100%
السيدة دينا المصري	عضوا	6	100%
السيد سلامة خليل	عضوا	6	100%
السيد كمال أبو خديجة	عضوا	6	100%
السيد معن ملحم	عضوا	6	100%
السيد نمر عبد الواحد	عضوا	6	100%
السيد عصام سلفيتي	عضوا	5	83%

سياسة الشركة لتحديد حضور جلسات مجلس الادارة والاعضاء

تلتزم الشركة بتوصيات لجنة المكافات والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور اعضاء مجلس الادارة على تلك التوصيات مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور كالتالي:

- تم تحديد مبلغ 15,000 دولار بدل عضوية مجلس الادارة موزعة على جلسات مجلس الادارة الرسمية للمجلس، باستثناء السيد رئيس مجلس الادارة حيث تم تحديد مبلغ 22,500 الف دولار عن جميع الجلسات.
- تم تحديد مبلغ 625 دولار عن كل جلسة لاجتماعات لجان المجلس وبحد اقصى 6,250 دولار لكل عضو من جميع اللجان.

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح البنك، بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع مصالح البنك لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك، كما يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2016

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- كما وتم اتخاذ كافة القرارات خلال العام 2016 بالتصويت عليها بالإجماع من قبل مجلس إدارة البنك.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

لجنة التدقيق

- نمر عبد الواحد – رئيساً
- معن ملحم – عضوا

لجنة التسهيلات

- سمير زريق – رئيساً
- طلال ناصر الدين– عضواً
- دينا المصري – عضواً
- كمال أبو خديجة – عضواً

لجنة الإستثمار

- عمر المصري – رئيساً
- طلال ناصر الدين – عضواً
- سلامة خليل – عضواً
- سمير زريق – عضواً
- عصام سلفيتي – عضوا

لجنة المخاطر والحوكمة

- كمال أبو خديجة – رئيساً
- نمر عبد الواحد – عضواً
- معن ملحم – عضواً

لجنة المكافئات والترشيحات

- طلال ناصر الدين – رئيساً
- عمر المصري – عضواً
- سمير زريق – عضواً
- عصام سلفيتي– عضواً

اللجان التنفيذية

1. لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية:

1. دراسة ملفات التسهيلات وإقرار منح التسهيلات التي تتجاوز ٧٥٠ ألف دولار أمريكي.
2. إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.
3. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.
4. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
6. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.
7. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

2. لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

1. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.
2. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعه دون تأخير بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.
3. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.
4. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

اللجان الرقابية

1. لجنة المكافآت والحوافز

تتألف لجنة الانتقاء والمكافآت في البنك من أربعة أعضاء، ، وتتولى اللجنة وإجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التنفيذيين، وضع خطط الإحلال الوظيفي،، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني.

- تتولى لجنة المكافآت والحوافز مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
- توصي لجنة المكافآت والحوافز بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تتولى لجنة المكافآت والحوافز، مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك وتعديله بشكل دوري لضمان فعاليته في مساندة وتطور البنك.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

2. لجنة التدقيق الداخلي

- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.
-
- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة للأحكام والتقديرات المتعلقة بالقوائم المالية.
- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيداً عن أي تحيز من خلال:
  - أ. تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية
  - ب. مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق
  - ج. وضع آلية واضحة لمساءلة مدير وموظفي التدقيق الداخلي
  - د. متابعة مدى استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها
  - ه. مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات
- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول تقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.

- تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم وتتولى لجنة التدقيق المتابعة والتحقق من الملاحظات التي تردها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس.
- قيام اللجنة بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

3. لجنة إدارة المخاطر والحوكمة

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة يشكل مجلس الإدارة و تكون أغلبية أعضاء هذه اللجنة من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويترتب على لجنة إدارة المخاطر تحديد وإدراك كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك، بما يشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، وأسعار السلع) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الدول ومخاطر السمعة وأية مخاطر أخرى) كذلك تتولى اللجنة الإشراف على إطار حوكمة البنك

وتمارس اللجنة المهام التالية:

- يجب أن تقوم اللجنة بالتأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:
  - توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
  - تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
  - إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.
  - الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
- تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. وتقع على عاتق إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.
- يتم اقتراح هيكل دائرة المخاطر، وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك بحيث تتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.
- تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

دورية اجتماع اللجنة: ربع سنوي

ومن مهام لجنة الحوكمة

- الإشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق.
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصرف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.

دورية الاجتماع: مرتين خلال العام

التقرير السنوي
ANNUAL REPORT 2015

الإدارة التنفيذية كما هي بتاريخ 2016/12/31

أحمد الحاج حسن

المدير العام

يشغل السيد احمد الحاج حسن منصب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2010، قاد البنك خلال هذه الفترة إلى انجازات كبيرة كان من أبرزها تصنيف البنك كالبنك الأسرع نموا في الشرق الأوسط للعام 2014، وصنف ضمن أكثر 50 شخصية مالية مؤثرة في الشرق الأوسط للعام 2016 حسب تصنيف مجلة Global Finance الأمريكية. شغل الحاج حسن العديد من المناصب الهامة والحيوية، ففي العام 2009 عمل مديرا عاما للإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتولى قبل ذلك عدة مناصب في سلطة النقد الفلسطينية

ومنها: مديرا لدائرتي السلامة الكلية وإدارة الاحتياطي. كانت بدايات مشواره العملي في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين والذي عمل فيها محاضرا للعلوم المالية والمحاسبة في كلية التجارة.

يحمل السيد الحاج حسن شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة برادفورد في بريطانيا، كما وحصل على شهادة دبلوم عالي في الأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن، بالإضافة شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت

مروان مزهر

نائب المدير العام

يشغل السيد مروان مزهر منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2012، ويعتبر السيد مزهر من الرواد المؤسسين للبنك منذ نشأته وبداياته في العام 2006. شغل مزهر العديد من المناصب داخل أروقة البنك، فتولى منصب مساعد المدير العام للشؤون المالية والإستراتيجية في بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2011، بعد أن كان يعمل مديرا لدائرة الرقابة المالية في العام 2006. في العام 2005، عمل مزهر مدققا للحسابات في شركة KPMG. وبدأ مشواره العملي في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في العام 2002 لغاية 2005 حيث شغل هناك مناصب عديدة.

يحمل السيد مزهر شهادة الدكتوراه في الإدارة الإستراتيجية من جامعة International Personnel Academy في أوكرانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت والتي أنهى منها أيضا دراسته للبكالوريوس في المحاسبة.

أسامة حرز اللّه

نائب المدير العام لجودة الائتمان

يشغل السيد أسامة حرزاللّه منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ نهاية العام 2012، والذي انتقل للعمل فيه اثر اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، بعد أن كان يشغل منصب نائب المدير العام في البنك الأخير منذ العام 1997. عمل حرزاللّه في وقت سابق مع البنك الأهلي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي العام 1994 تم انتدابه للعمل على إعادة تأهيل وافتتاح الفروع التابعة للبنك في فلسطين.

يحمل السيد حرزاللّه شهادة ماجستير في المحاسبة والضرائب من جامعة القدس، وحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية في العام 1993.

عساف بليدي
مساعد المدير العام للخدمات المساندة

يشغل السيد عساف بليدي منصب مساعد المدير العام للخدمات المساندة في البنك الوطني منذ العام 2011. بدأ مشواره العملي منذ تأسيس البنك منذ العام 2005 بتوليه منصب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات. في العام 1995 بدء بليدي عمله مع البنك الأهلي الأردني في فلسطين وشغل منصب رئيس قسم الحاسب الآلي لمدة 10 أعوام هناك. يحمل السيد بليدي شهادة البكالوريوس في علم الحاسب الآلي من جامعة القدس.

غسان الجيوسي
مساعد المدير العام للعمليات المصرفية

يشغل السيد غسان الجيوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دورا أساسيا ورئيسيا بتأسيس البنك منذ انطلاقته عام 2006. عمل سابقا في بنك القاهرة عمّان مراقبا ومسئولا عن عده دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفية وكان له دورا بارزا بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك.

يحمل السيد الجيوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بهاء مصلح
مساعد المدير العام للتسهيلات

يشغل السيد بهاء مصلح منصب مساعد المدير العام للتسهيلات في البنك الوطني، عمل سابقا في البنك الإسلامي العربي مديرا للاستثمار التمويلي لمدة خمسة أعوام، انتقل مصلح بعدها إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب المدير التنفيذي للائتمان، وليلتحق بعدها بالبنك الوطني عام 2012 كمدير لمجموعة الخدمات المصرفية.

يحمل السيد مصلح شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية.

لؤي حواش
مساعد المدير العام لمجموعة الأفراد

يشغل السيد لؤي حواش منصب مساعد المدير العام لمجموعة الأفراد في البنك الوطني، وعمل سابقا كمدير فروع لمنطقة الوسط والجنوب في البنك العربي لمدة ثماني سنوات. امتدت خبرته المصرفية في البنك العربي منذ العام 1998 وحتى العام 2016 حيث شغل عدة مناصب هناك خلال هذه الفترة، كان من ضمنها منصب رئيس دائرة التسهيلات والتحصيل – منطقة فلسطين، ومشرف دائرة التسهيلات التجارية. هذا ويحمل السيد حواش شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، وشهادة بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة نفسها بالإضافة إلى شهادة إشراف وإعداد مدير فرع مرخص CBM وشهادة مدرب معتمد من البنك العربي الإدارة العامة – عمان.

غسان حمدان

مدير التدقيق الداخلي

يشغل السيد غسان حمدان منصب مدير التدقيق الداخلي في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام، وكان له دورا بارزا في تأسيس البنك منذ نشأته في العام 2006 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة . تولى حمدان قبل ذلك العديد من المناصب في الإدارة الإقليمية لبنك القاهرة عمان في فلسطين والذي استمر بالعمل فيه لمدة اثني عشر عاما، إذ بدء عمله كمفتشا ليترقى ويصبح رئيسا لفريق المفتشين وينتهي به الأمر مديرا لدائرة التدقيق الداخلي للبنك في فلسطين. يحمل السيد حمدان شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد في العراق، بالإضافة إلى شهادة مدقق لنظام الجودة ISO، وحصل مؤخرا على شهادة محكم مالي ومصرفي معتمد من وزارة العدل الفلسطينية.

سعيد شبانة

المدير التنفيذي لدائرة كبار العملاء

يشغل السيد سعيد شبانة منصب المدير التنفيذي لدائرة كبار العملاء في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام منذ أواخر العام 2016، عمل قبلها مديرا تنفيذيا لدائرة كبار العملاء في بنك القدس لفترة امتدت لأربعة أعوام ،وكان له اثر بارز في زيادة الحصة السوقية للبنك من حيث حجم الودائع والنمو، تولى شبانه قبل ذلك عدة مناصب من ضمنها مدير فرع الماصيون لبنك القدس ، ومدير دائرة الرقابة على الائتمان ومتابعة التحصيل في البنك الإسلامي العربي ، وتدرج في دوائر مختلفة في بنك الأردن حيث كانت بداياته .

يحمل السيد شبانه شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة نفسها .

خلدون حسين

مدير دائرة المخاطر

يشغل السيد خلدون حسين منصب مدير دائرة المخاطر في البنك الوطني منذ العام 2011، عمل قبل ذلك مديرا للتدقيق الداخلي في البنك الإسلامي الفلسطيني لمدة سنتين. في العام 2006 تولى حسين إدارة التدقيق الداخلي في الإدارة الإقليمية للبنك العقاري المصري العربي في فلسطين. كان انطلاق حسين في مشواره العملي من سلطة النقد الفلسطينية في العام 1996 وشغل منصب مسؤول فريق التفتيش آنذاك.

يحمل السيد حسين شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وحاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

الأستاذ راتب باسم محيسن

المستشار القانوني

الهيكل التنظيمي 2016

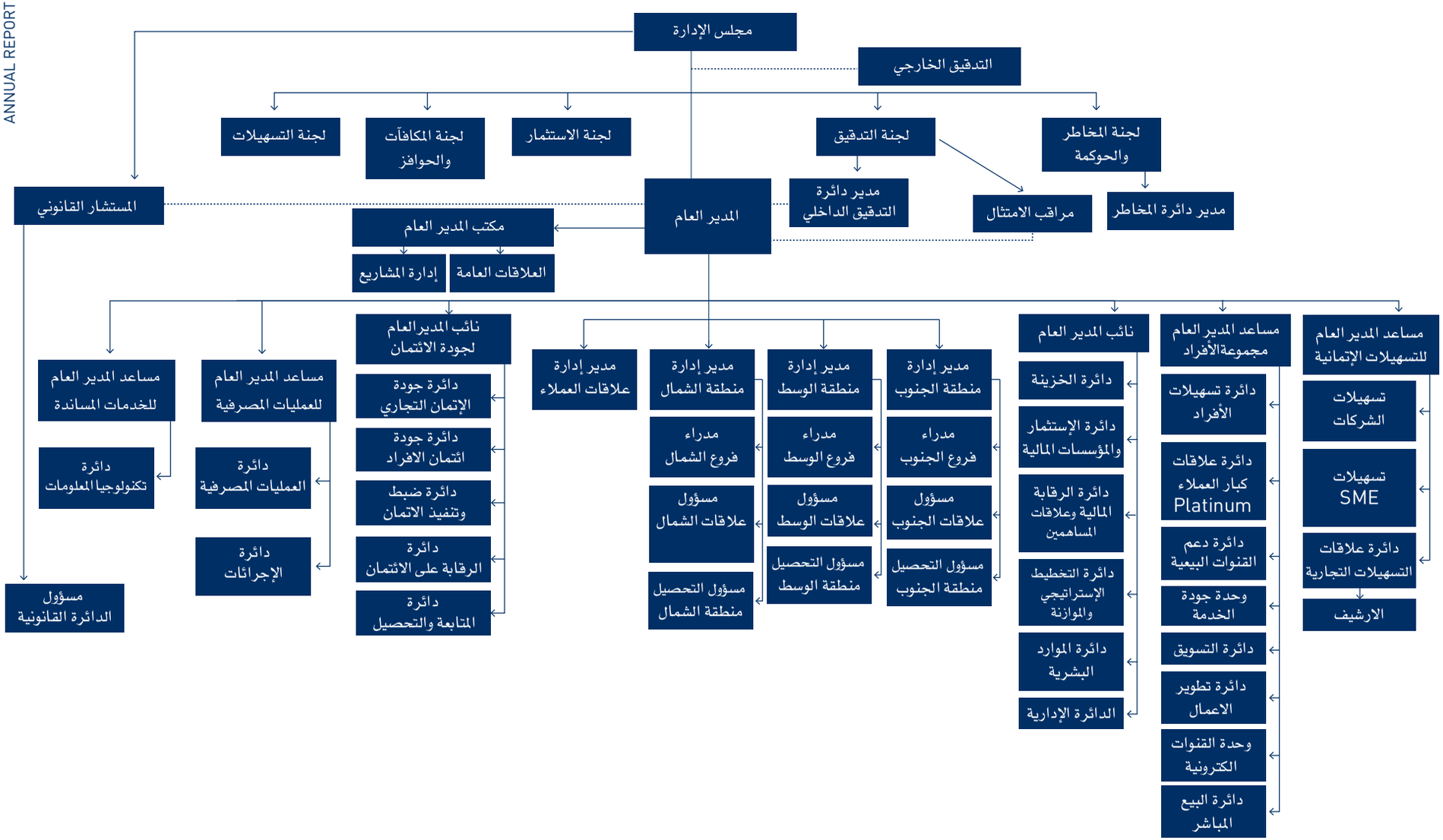

سياسة ومنهجية المخاطر

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة ترتبط برئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءاً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

كما نشير إلى انه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالتحقق من مدى قدرة البنك على استيعاب الصدمات من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناجم عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما تسعى الدائرة إلى تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بمتطلبات بازل 2 التي تهدف إلى تعزيز قدرات رأس المال على استيعاب الأنواع المختلفة من المخاطر.

مما سبق تتبع المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي يقوم بمنع وقوع المخاطر أفضل من التركيز على قياسها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action، وبالتالي هذه المنهجية تقوم على أساس منع التهديدات من الحدوث علماً بأن تطبيق متطلبات بازل 2 يتماشى مع هذه المنهجية فيما يتعلق في تطبيق الدعامة الثانية Supervisory Review، وفي سبيل تنفيذ ذلك يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بعد

عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير. وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والانظمة والأحداث الخارجية، كما تشمل الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. وبالتالي فإن هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الأنظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة.
حيث يعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الثنائية على الأنشطة.

مخاطر السوق

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، وفي هذه الإطار يعمل البنك وللسيطرة على هذه المخاطر على تنويع استثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الاجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة نتيجة احتمالية تغير أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى التأثير على قيمة التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. حيث يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، وتتم مراقبتها بشكل دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها.

يقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروق أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات المخاطر.

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعومة. يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التنافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين

1. عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).
2. عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.

هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والاستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.

هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع إستراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد / مؤسسات) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان :

- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.
- مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الائتماني المعمول به.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم إدارة البنك بمراقبة أوضاع السيولة بشكل دوري وفقاً لتعليمات سلطة النقد التي حددت نسب مئوية من الودائع يتوجب الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما تتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة العامة.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر أيضاً على البنك الموازنة وباستمرار بين آجال استحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الالتزامات الأخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

الالتزام بمعايير الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص، ليتم اعتماده من قبل مجلس إدارة البنك.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته وإجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسمعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أُخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدراسة تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.
- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف
- يقوم البنك بالإفصاح ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن تشتمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.
- يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

أنظمة الضبط والرقابة ومدى كفايتها

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك للاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثة عن المجلس ، كما يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة و الاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب وفيما يلي أهداف ومهام الدائرة الرئيسية :

- تحديد مسؤوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي ومنهجية عملها بشكل واضح بحيث يضمن استقلاليتها وموضوعيتها ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من مجلس الإدارة، وتعميمه على كافة الموظفين.
- تتبع دائرة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق والمراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية استنادا لمنهج التدقيق المبني على المخاطر بعد اعتمادها من لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- الإطلاع غير المشروط أو المحدود والمباشر والسريع على جميع سجلات ومستندات البنك والاتصال بالمسؤولين أو الموظفين والتحرك غير المقيد في جميع إدارات ودوائر وفروع البنك.
- السعي لتقديم قيمة مضافة للإدارة والجهات المعنية، من خلال إعداد تقارير التدقيق الداخلي التي تركز على فرص التطوير والتحسين في الأداء وتسلط الضوء على المخاطر التي قد تعيق الإدارة/ مجلس الإدارة، في تحقيق الأهداف المرجوة.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقييم فعالية وكفاءة نظم وضوابط الرقابة الداخلية المعتمدة، بما في ذلك، ضوابط نظم وأمن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصرف، ومدى قدرتها على توفير البيانات والمعلومات بالدقة، والشمولية، و الموثوقية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، والمحافظة على الأموال والممتلكات والموجودات الأخرى التي يمتلكها المصرف أو يشرف على إدارتها.
- تقييم الأداء العام للمصرف وفروعه ومدى تنفيذها للخطط والبرامج المعتمدة في المصرف، وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع أدائها.

التدقيق الخارجي

يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك.

مهام المدقق الخارجي

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد السلوك المهني في أعمال التدقيق.

تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).

- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد.
- التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني
- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين
- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:

1. أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.
2. رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
3. رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات .
4. التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق

الامتثال

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تختص دائرة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على المصرف، وفي حال اكتشاف أي أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم دائرة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستفسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة .

تعمل دائرة الامتثال في البنك الوطني على مراقبة الحسابات ومدى الدقة في البيانات المعبئة لكل حساب لدى الفروع ومدى التزام الفرع في تزويد الدائرة بالمستندات التي تخص المهنة والدخل ويتم تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال من خلال دراسة عدد من التقارير الدورية بشكل دقيق وتحليل حسابات بعض العملاء ومقارنتها بطبيعة المهنة وحجم الدخل الشهري، ومن ثم يتم مراسلة الفروع المعنية وإدارة البنك للتأكد من بيانات العملاء. كما ويتم مراقبة الحسابات ذات المخاطر المرتفعة وإعطاء الموافقات الإدارية قبل عملية فتح الحسابات وذلك حسب السياسة المتبعة لدى البنك، في العام 2016 لم يتم رصد أية حالات اشتباه.

تعد دائرة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل دائرة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات والمدة المحددة بالخصوص.

قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA)

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" بشكل تدريجي وحسب إطار زمني محدد، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

يتم تطبيق قانون "فاتكا" على العملاء سواء أفراد أو كيانات بناء على التصنيفات التالية:

- العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية سواء بالميلاد أو من خلال المواطنة والتجنس.
- العملاء الذين لديهم البطاقات الخضراء الأمريكية/ الإقامة.
- الكيانات غير الأمريكية التي يمتلك أغلبها شخص/أشخاص أمريكيون.

أما بخصوص قانون (FATCA) فالبنك الوطني مسجل رسميا للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وقد تم إعداد ملخص وخطة عمل لتعديل أنظمة البنك المختلفة للتماشي مع هذا القانون، حيث تم تعديل نماذج فتح الحساب و تحديث البيانات لتتماشى مع القانون بحيث يُلزم هذا القانون جميع عملاء البنك الوطني الجدد والحاليين بتعبئة نماذج معتمدة " نماذج المواطنة " وتوقيعها وتقديمها مع المستندات الأخرى لفتح الحسابات.

سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب (AML & CTF)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم 20 والمحدث عام 2015، ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي "FATF". وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أي عملية محتملة من خلاله، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظا على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. استحدث البنك الوطني وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية دائرة مستقلة لمكافحة غسل الأموال والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها المصرف للحد من هذه الظاهرة، كما تقوم دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولا بأول للتأكد من مدى التزام الفروع بحيثياتها حيث يتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع لتحقق من مدى التزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أي عمليات مشبوهة يتم التبليغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

قاعدة اعرف عميلك (KYC)

استكمالا لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستنادا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2015) وحرصا من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً و عالمياً، تقوم دائرتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات و طريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصورا عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة و المعممة على كافة الموظفين بغض النظر عن رتبته الوظيفية ، حيث يحظر إعطاء أي بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقه مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية.

سياسة التأهيل والتدريب

إن سياسة التأهيل والتدريب قائمة على أساس تدريب وتأهيل جميع الموظفين في البنك، علماً بأن خطة التأهيل والتدريب قد تم تصميمها على أساس ثلاث مستويات إدارية استنادا إلى المستوى الإشرافي والمسمى الوظيفي لدى المتدرب والتي هي كالتالي:

مستوى تدريب مبتدئ

موظفون من خريجين جدد بدون خبرة مصرفية سابقة، بحيث يكون التدريب خارجي أو داخلي من الكفاءات والخبرات الموجودة في البنك، علماً بأن المستوى المبتدئ ينقسم إلى نوعين:

- مجموعة من الخريجين الجدد يتم تعيينهم بنفس الفترة مثلما يحصل عند افتتاح فرع جديد، بحيث يكون التدريب داخلي نظري (محاضرات) لمدة شهر تقريباً، وتدريب عملي داخلي على الوظيفة التي سيعين عليها لمدة شهر آخر، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.
- تعيين فردي لموظفين على فترات في أوقات مختلفة من السنة حسب خطة التعيينات أو بسبب انتهاء خدمة أحد الموظفين بحيث يكون التدريب نظري (ذاتي بمرجعية متخصصة في البنك) وتدريب عملي على الوظيفة التي سيعين عليها الموظف لمدة شهر واحد، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.

مستوى تدريب متوسط:

موظفون بخبرة مصرفية بدون أي مستوى إشرافي على موظفين آخرين، بحيث تم تصميم الخطة على أساس الدائرة والمسمى الوظيفي، بحيث يكون التدريب داخلي على الأغلب أيام السبت بإشراف أحد المختصين في البنك او خارجه بأحد المراكز المتخصصة بالتدريب.

مستوى تدريب متقدم:

موظفون بخبرة مصرفية متخصصة وبمستويات إشرافية مختلفة، حيث تم تصميم خطة التأهيل والتدريب على المستوى المتقدم حسب مستوى الموظف والمسمى الوظيفي والمستوى الإشرافي والمسار الوظيفي للموظف، بحيث تم تقسيم المستوى المتقدم إلى التالي:

- رؤساء الأقسام
- مدراء الدوائر (ونوابهم) ومدراء الفروع
- المدراء التنفيذيين
- مساعدو نواب المدير العام

علماً بأن التدريب على المستوى المتقدم داخلي وخارجي حسب توفر الكفاءات المتخصصة بموضوع معين وبإشراف دائرة الموارد البشرية، مع الإشارة الى التركيز على الشهادات المتخصصة.

أهداف سياسة التأهيل والتدريب

- موائمة مهارات الموظفين مع الخطة الإستراتيجية للبنك وتطبيقات الهيكل الجديد.
- تأهيل الموظفين من الخريجين الجدد لاستلام مهامهم الوظيفية.
- رفع مستوى الأداء الوظيفي للموظفين القائمين على وظائفهم الحالية من خلال تجاوز نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في الأداء حسب ما هو وارد في التقييم السنوي للموظفين.
- مواكبة المسار الوظيفي للموظفين وتجهيزهم لاستلام مسؤوليات جديدة وصلاحيات أعلى حسب إمكانيات كل منهم ومساره الوظيفي وفق ما يراه المسؤولون في البنك.
- تجهيز الموظفين تطبيقاً لخطة الإحلال الوظيفي بحيث يكون لكل موظف بديل من دائرته وفي حدود اختصاصه ليحل محله في حالات الإجازات والحالات الطارئة.

سياسة منح المكافآت والحوافز

1. الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءات والخبرات المميزة تحديدا في حالات الاستقطاب من الجهات المصرفية الخارجية
2. اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المصرفية للمصرف
3. تميز وتحفيز الموظف الذي يبذل جهد في تحقيق أهداف البنك على مختلف المستويات الإدارية
4. ربط مكافآت الموظفين بمساهمتهم في انجاز الأعمال وفي الأداء الكلي للمصرف
5. تحفيز كافة موظفي البنك للمشاركة في الأنشطة المرتبطة بعمل البنك
6. تحديد سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من الجهة الأخرى

السياسة العامة

1. يتم تحديد حجم المكافآت في البنك لجميع المستويات الإدارية حسب توصية لجنة المكافآت والحوافز المنبثقة عن مجلس الإدارة بالاعتماد على نتائج البنك الإجمالية بالمقارنة مع الموازنة التقديرية وأداء القطاع المصرفي بشكل عام
2. يتم منح المكافآت سنويا بتوصية من لجنة التقييم في البنك وبموافقة لجنة المكافآت في مجلس الإدارة
3. يتم مراعاة تجانس حجم المكافآت مع الأداء الكلي للمصرف
4. يتم مراعاة المستوى الإداري ودرجة المخاطر المرتبطة بكل وظيفة
5. يتم تحديد مكافأة المدير العام ونواب المدير العام بقرار من مجلس الإدارة بناءا على نتائج البنك بشكل عام ومحددات تقييم الأداء الخاصة بهم والتي يتم تحديدها من لجنة المكافآت والحوافز في مجلس الإدارة

العاملين في البنك

الإدارة العامة / رام الله 202	فرع دير جرير 8	فرع نابلس 38
فرع رام الله 21	فرع الخليل 29	فرع عقربا 8
فرع الماصيون 19	فرع بيت لحم 18	فرع حزما 11
فرع الرام 16	فرع دورا 11	
فرع الميدان 32	فرع جنين 19	

التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري من الشباب الذي ينبض بالطاقة ويعمل على الاستثمار الدائم به وتطويره ورفده بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى مجالاته. التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 31-12-2016 جاء كالآتي:

دكتوراه
1

ماجستير
23

بكالوريوس
322

دبلوم
27

ثانوية عامة وما دون
59

الدورات التدريبية ومحاورها خلال العام 2016

وصل عدد الدورات التدريبية التي شارك بها موظفو البنك الوطني خلال العام 2016 إلى 44 دورة تدريبية ليتم خلالها تأهيل 147 موظف وموظفة.

البرنامج	عدد المشاركين
Excel 2010 - Advanced Level	2
دبلوم التأهيل المصرفي	4
قانون الضمان الاجتماعي	3
المؤتمر السنوي للمحاسبين	1
Certified Performance Management Specialist – Result Based Performance Management	1
محترف في إدارة التدريب والتطوير	1
41st ICA Conference & Exhibition	2
تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO	2
الإجراءات العملية لتدقيق أعمال الائتمان	1
التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	2
Basell II ICAAP	2
Internal Capital Adequacy Assessment Process ICAAP	1
Western Union Anti-Money Laundering Program Review	1
الإطار العملي لمكافحة غسل الأموال وسياسة إعرف عميلك	1
اللغة العبرية للبنوك – مستوى أول	6
VisaNet Operations Management	1
FATCA	2
الإطار العملي لمكافحة غسل الأموال وسياسة إعرف عميلك	1
الجوانب القانونية للأعمال المصرفي	2
مهارات الاتصال	2

عمليات اتخاذ القرار وخطوات حل المشكلات الإدارية	2
تحليل مالي (برنامج متكامل) وباستخدام إكسل	4
العمليات المصرفية الخارجية	1
تعزيز الأطر الإشرافية والتنظيمية وتخفيف المخاطر المتعلقة بالبنوك المراسلة	1
Western Union Anti-Money Laundering Program Review	1
إدارة مخاطر جريمة غسل الأموال في المصارف والمؤسسات المالية في ظل المعايير الدولية الحديثة	1
المنتدى السنوي الأول لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين	1
Excel 2010 - Proficient Level	2
تحليل القوائم المالية	4
أصول منح الائتمان والاشتمال + تعليمات سلطة النقد الفلسطينية	7
التخطيط الإداري	1
إدارة المشتريات والمخزون	2
إعداد التقارير الائتمانية	6
مهارات التفاوض	1
تنظيم وحفظ الملفات والوثائق والأرشفة الإلكترونية	2
الاستعلامات المصرفية	14
الأخطاء الشائعة لموظفي التلر وطرق معالجتها	29
التميز في خدمة العملاء وتقنية المحافظة عليهم	12
استراتيجيات جذب الودائع المصرفية	9
مهارات تقديم الخدمة للمراسلين	1
مهارات البيع و Cross Selling Techniques	4
المهارات الشاملة في إدارة علاقات العملاء CRM	1
الشيكات ونظام التقاص	2
Managing Interest Rate and Foreign Exchange RIsk	1

ملكية أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2016/12/31

الاسم	الصفة	عدد الاسهم المملوكة له شخصياً	الاسهم ذات علاقة
طلال كاظم عبد الله ناصر الدين	رئيس مجلس الادارة	50,000	5,658,091
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الادارة	-	15,358,520
سمير هلال محمد زريق	عضو مجلس ادارة	1,197,241	3,418,604
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس ادارة	-	50,000
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس ادارة	-	7,500,000
نمر "محمد سمير" نمر عبد الواحد	عضو مجلس ادارة	1,050	-
أحمد راغب نادر الحاج حسن	المدير العام	175,674	11,500
عساف محمود مصطفى بليدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2,766	–
راتب باسم راتب محيسن	امين سر مجلس الادارة والمستشار القانوني	1,500	616

المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

USD		
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد	**2016**	**2015**
تسهيلات ائتمانية مباشرة	18,401,905	15,127,365
ودائع	41,869,262	48,077,010
تأمينات نقدية	3,152,773	3,107,472
عناصر قائمة الدخل الموحد		
فوائد و عمولات دائنة	1,046,731	1,089,049
فوائد و عمولات مدينة	736,076	630,634
بنود خارج قائمة المركز المالي		
اعتمادات وكفالات	8,548,475	7,298,206
سقوف ائتمانية غير مستغلة	2,961,622	3,812,842

ملخص منافع الادارة العليا (بالدولار الامريكي)

حصة الادارة العليا من الرواتب والمصارف المتعلقة بها	1,294,556
• المدير العام	301,419
• الادارة العليا	993,137
حصة الادارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة	114,238
• المدير العام	27,051
• الادارة العليا	87,187
نفقات مجلس الادارة	200,000

مدقق الحسابات

ارنست ويونغ- رام الله– الماصيون –عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع – هاتف2421011 -02 صندوق بريد 1373.

اتعاب التدقيق الخارجي

بلغت اتعاب التدقيق الخارجي 49,880 دولار امريكي خلال عام2016

نشاط التداول على أسهم الشركة

بلغ عدد المساهمين 9,775مساهم كما بتاريخ 31/12/2016 كما بلغ حجم التداول 9,040,818 دولار خلال العام 2016 مقسمة على 6,073,556 سهم وكانت عدد العقود المنفذة خلال نفس الفترة 762 عقد.

أعلى سعر تداول 2016	أدنى سعر تداول 2016	سعر الإغلاق 2016	سعر الإغلاق 2015	نسبة التغير %
USD 1.90	USD 1.30	USD 1.90	USD 1.59	% 19.50

الأرباح والخسائر مع حقوق المساهمين وأسعار الاوراق المالية

	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الربح بعد الضريبة	568,262	2,021,100	3,600,243	4,438,380	5,441,591
قيمة الارباح الموزعة نقداً	%0	%0	%0	%0	%5.00
قيمة الارباح الموزعة على شكل اسهم مجانية	%0	%0	%0	%0	%0
صافي حقوق المساهمين	29,875,642	51,321,193	54,966,018	80,010,532	89,819,078
اسعار اغلاق الاوراق المالية	0.77	0.90	1.17	1.29	1.59

المخاطر

لا يوجد مخاطر محتملة من الممكن ان يتعرض لها البنك من خلال السنة المالية اللاحقة والتي من شأنها التأثير المادي على البنك.

الغرامات والعقوبات المفروضة على المصرف خلال العام 2016

لم تسجل أي غرامات او عقوبات خلال العام 2016 على المصرف

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة او غير مباشرة

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين او عملاء رئيسيين محلياً او خارجياً يشكلون 10% فاعلي من اجمالي المشتريات و/او المبيعات للشركة

الامتيازات

لا يوجد اية حماية حكومية او امتيازات تتمتع بها الشركة او أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة او غيرها. كما لا يوجد أي براءات اختراع او حقوق امتياز حصلت عليها الشركة

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي ذو طبيعة غير متكررة خلال السنة المالية المنتهية 2016 ولم تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.

مسؤوليتنا الاجتماعية

مسؤوليتنا خدمة مجتمعنا!

كوننا البنك الأسرع نموا في فلسطين، هذا يضع على عاتقنا مسؤولية اكبر لتنمية مجتمعنا الذي نعمل به لتطويره تماما بموازاة تطورنا وتقدمنا، لذلك قمنا بإنشاء برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يخدم مختلف القطاعات الاجتماعية والمناطق الفلسطينية، وجعلناه محورا أساسيا في عملنا، لنصبح شريكا فعالا في مجتمعنا الفلسطيني. يخصص البنك الوطني سنويا ما معدله 4% من صافي أرباحه لصالح المسؤولية الاجتماعية.

أعمدة برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني:

- مسؤوليتنا تجاه الاقتصاد الوطني
- مسؤوليتنا تجاه المجتمع
- مسؤوليتنا تجاه البيئة

في العام 2016 تابع البنك الوطني توجيه دعمه لتمكين المرأة الفلسطينية بالإضافة إلى التركيز على دعم قطاع التعليم، وذلك تماشيا مع سياسته في توجيه الدعم إلى القطاعات الاجتماعية التي يخدمها مصرفيا. ومن التبرعات المستدامة وضمن رسالة المسؤولية الاجتماعية التي يحملها منتج التوفير الأول للمرأة الفلسطينية "حياتي"، واصل البنك الوطني توجيه دعمه لصحة المرأة الفلسطينية، عن طريق التبرع المستدام لمركز دنيا التخصصي لأورام النساء للمساهمة في التوعية ومحاربة المرض الأكثر فتكا بالنساء حول العالم، بالإضافة إلى تمويل مشاريع بقيادة نساء فلسطينيات بمبلغ مليون دولار بدون فوائد لتحقيق الريادة للمرأة الفلسطينية، ليصبح مجموع التمويل المقدم لهذا الغرض 2.5مليون دولار واستكمل دعمه بإقامة بازارا نسويا لعرض منتجات المشاريع الممولة ضمن البرنامج كنوع من المساهمة في التسويق وبيع المنتجات التي تنتجها السيدات، بالإضافة إلى التبرع لمنتدى سيدات الأعمال لتحقيق الريادة للنساء الفلسطينيات وتوقيع اتفاقية مع المنتدى بالإضافة إلى وزارة العمل الفلسطينية لتمويل إنشاء مشاريع إنتاجية بفوائد صفرية .

وفيما يتعلق بقطاع التعليم، وضمن البرنامج المصرفي الأول المخصص لأهل التعليم ساهم البنك الوطني وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في دعم تطوير أساليب البحث العلمي عن طريق التبرع لصالح هيئة تطوير مهنة التعليم ، بالإضافة إلى تكريم زمرة من المعلمين الفلسطينيين المميزين ومن بينهم المعلمة عبير قنيبي التي تنافس على لقب أفضل معلم للعام 2017على مستوى العالم.

كوننا مؤسسة مصرفية، فإن طبيعة عملنا تحتم علينا خدمة مجتمعنا كذلك الأمر عن طريق تطوير منتجات مصرفية مسؤولة ومدروسة ومبنية على الاحتياج الفعلي لكل قطاع اجتماعي، بالإضافة إلى إيصال خدماتنا المصرفية إلى القرى والبلدات الفلسطينية غير المخدومة مصرفيا للمساهمة في تعزيز الاشتمال المالي في فلسطين. وتماشيا مع ما نقدم من خدمات، فان البنك الوطني يعمل بشكل مستمر على زيادة الوعي المصرفي بين فئات المجتمع الفلسطيني المختلفة عن طريق المواظبة على إقامة ندوات توعوية حول الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك والتي استهدفت في معظمها هذا العام سكان الريف الفلسطيني، بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى القرى والبلدات الفلسطينية غير المخدومة مصرفيا وافتتاح فروع فيها، تحقيقا للغاية ذاتها.

في العام 2016 ساهم البنك الوطني في العديد من البرامج والنشاطات الاجتماعية المختلفة بالتعاون مع 35 جهة مختلفة ووصل حجم مساهمته الاجتماعية إلى ما يقارب 204 آلاف دولار.

المبادرات الاجتماعية التي نطبقها ونلتزم بها

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة
United Nations Global Compact

للعام الرابع على التوالي، وفي إطار الفلسفة التي يتبناها البنك الوطني في برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص به، يفتخر البنك باستمرارية عضويته في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بإلتزامه بتبني مبادئه العشرة المتفق عليها عالمياً، والمتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وبإدراجها في كافة تعاملاته، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن اطار متفق عليه عالميا.

سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية
OPIC Social and Environmental policy

تبنى البنك الوطني في العام 2015 سياسة اوبيك الاجتماعية والبيئية وانشأ نظاما لمراقبة أعماله تطبيقا لها، وهي بمثابة إطار عمل متبنى لموائمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC.

المبادئ العالمية لتمكين المرأة
Women Empowerment Principles (WEPs)

في العام 2015، وتماشيا مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصاديا، تبنى البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة ، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعيا. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنيا وعلميا وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.

جانب من المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني لعام 2016

الوطني داعما لتمكين المرأة الفلسطينية

للعام الثاني على التوالي، يواصل البنك الوطني توجيه ميزانية المسؤولية الاجتماعية نحو تمكين المرأة الفلسطينية وذلك تماشيا مع استمرار برنامج التوفير الأول للمرأة الفلسطينية "حياتي" الذي يحمل رسالة مسؤولية اجتماعية مباشرة بالتبرع لصالح مركز دنيا التخصصي لأورام النساء بدولار واحد مقابل كل حساب توفير حياتي يتم فتحه دعما لصحة المرأة الفلسطينية، وزيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر عن المرض.

في العام 2016، قدم البنك الوطني قروضا لمشاريع إنتاجية بقيادة نساء فلسطينيات بدون فوائد بسقف مليون دولار، ليبلغ المجموع الكلي لما قدمه في هذا المجال 2.5 مليون دولار بدون فوائد.

لم يكتف البنك الوطني بتقديم التمويل بدون فوائد للنساء الفلسطينيات بل ساهم في العام 2016، بالترويج لهذه المشاريع عن طريق بازار نسائي بمشاركة مشاريعه الممولة ضمن برنامج "حياتي".

بالإضافة إلى التمويل، واصل البنك الوطني كذلك ندواته التوعوية المشتركة التي يعقدها مع شريكه الاستراتيجي مركز دنيا التخصصي لأورام النساء لنشر الوعي بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي بالإضافة إلى جانب التوعية المصرفية.

الوطني داعماً للتعليم

إيمانا منا بأهمية التعليم وانعكاساته على تنمية المجتمع والى جانب تطويرنا للبرنامج المصرفي الأول الذي يخدم أهل التعليم "قدوتي"، قدم البنك الوطني العديد من المساهمات لارتقاء بالتعليم في فلسطين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والعديد من الجهات الأخرى.

الوطني داعما للشباب والإبداع

الوطني راعي للفنون

الوطني مساهما بارزا في نشر الوعي المصرفي

إلى جانب الوعي المصرفي الذي يدأب البنك الوطني إلى تقديمه لعملائه، بدء البنك في العام 2016 حملة توعية مصرفية عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بتقديم شروحات مفصلة حول الخدمات البنكية التي تقدمها المصارف للتسهيل على المواطنين الفلسطينيين اتخاذ القرارات المصرفية السليمة.

الإدارة العامة
رام الله، الماصيون، دوار محمود درويش
هاتف: 02-2946090
فاكس: 02-2946114
ص . ب . 700، رام الله، فلسطين

الفروع

فرع رام الله
شارع الارسال، عمارة الماسة
ص . ب . 1310
هاتف: 02-2978700
فاكس: 02-2978701

فرع الماصيون
دوار محمود درويش، مبنى البنك الوطني
ص . ب . 700
هاتف: 02-2977731
فاكس: 02-2977730

فرع الميدان
دوار ياسر عرفات، رام الله
ص . ب . 1100
هاتف: 02-2983311
فاكس: 02-2983310

فرع دير جرير
بلدة دير جرير، الشارع الرئيسي
ص . ب . 1100
هاتف: 02-2899781
فاكس: 02-2899786

فرع الرام
الشارع الرئيسي
ص . ب . 1
هاتف: 02-2348920
فاكس: 02-2348921

فرع نابلس
شارع عمان، عمارة ترست
ص . ب . 13
هاتف: 09-2380802
فاكس: 09-2380801

الشبكة المصرفية

فرع عقربا

وسط البلد

ص . ب . 13

هاتف: 09-2597641

فاكس: 09-2597640

فرع جنين

النمر مول

ص . ب . 195

هاتف: 04-2502931

فاكس: 04-2502930

فرع الخليل

شارع السلام

ص . ب . 313

هاتف: 02-2216222

فاكس: 02-2216231

فرع دورا

شارع يافا، مجمع كاظم الشريف التجاري

ص . ب . 2022

هاتف: 02-2281871

فاكس: 02-2281870

فرع بيت لحم

شارع القدس، الخليل

ص . ب . 633

هاتف: 02-2771370

فاكس: 02-2771371

فرع رفيديا

نابلس، رفيديا – الشارع الرئيسي

ص . ب . 200

هاتف: 09-235410

فاكس: 09-2354110

فرع عرابة

جنين – عرابة

ص . ب . 195

هاتف: 04-2469870

فاكس: 04-2469871

فرع حزما

الشارع الرئيسي

هاتف: 02-2353370

فاكس: 02-2353371

شبكة الصراف الآلي

محافظة رام الله والبيرة

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الارسال، عمارة الماسة
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- فندق الموفنبيك، الماصيون
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله – القدس
- مركز المدينة، مقابل الوردة الحمراء
- شركة بيرزيت للأدوية، منطقة رام الله الصناعية
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل مدرسة الكاثوليك
- بيرزيت: سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- دير جرير: مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي

محافظة أريحا

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

محافظة الخليل

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برافو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

محافظة نابلس

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- المجمع التجاري، وسط البلد
- معرض شركة هيونداي، شارع رفيديا بالقرب من شركة الاتصالات الفلسطينية.
- عقربا: مقر فرع عقربا، وسط البلد
- بلدة دير شرف، الشارع الرئيسي، مفترق طريق جنين
- رفيديا، مقر فرع رفيديا – الشارع الرئيسي

محافظة جنين

- فرع جنين، مجمع النمر التجاري، وسط البلد
- سوبر ماركت الزهراء، شارع حيفا
- حرم الجامعة العربية الامريكية
- شارع الامير فيصل (شارع المكاتب)
- عرابة، مقر فرع عرابة

محافظة بيت لحم

- فرع بيت لحم، شارع القدس – الخليل
- شارع المهد، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا– مقابل بلدية بيت جالا

محافظة القدس

- فرع الرام، الشارع الرئيسي
- فرع حزما، الشارع الرئيسي

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال ، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني – الإدارة العامة
رام الله – الماصيون – ميدان محمود درويش

هاتف: 02-2216222 داخلي : 475

فاكس: 02-2946116

ir@tnb.ps

البيانات المالية

EY
Building a better working world

90
Years in MENA

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني المجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، وفقاً لاجتهادنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حولها ككل ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، وعليه تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك نتائج الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمر المشار إليه أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

أمر التدقيق الهام-تدني تسهيلات الائتمانية

إن تدني قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنك من الأمور الأكثر اهمية في تأثيرها على نتائج اعمال البنك، علاوة على أنها تتطلب قدراً كبيراً من الأحكام والاجتهادات في تحديد التدني، وقياس خسارة التدني.

يتم تطبيق الأحكام والاجتهادات على مدخلات عملية القياس متضمنة تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر ويتم احتساب التدني الناتج منذ ذلك التاريخ. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة ٥٩٣,٦٩٥,٤٢٧ دولار أمريكي قبل مخصص التدني البالغ ٣,٥٥٥,٩٩٢ دولار امريكي والفوائد المعلقة والبالغة ٨٢٢,١٤٧ دولار امريكي حيث تمثل التسهيلات الائتمانية بالصافي ٥٤٪ من إجمالي الموجودات كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦. إن إيضاحات تدني التسهيلات الائتمانية موضحة في ايضاح (١٠) حول القوائم المالية.

لقد قمنا باختيار عينة من التسهيلات غير العاملة وتلك التي تحت المراقبة لدراسة مخصص التدني بما في ذلك تقييم الضمانات، وذلك لتقييم مخصص التدني اللازم بناءً على تاريخ التعثر. كما قمنا باختيار عينة من التسهيلات العاملة لتحديد فيما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد كافة حالات التدني. وكذلك التدني بشكل جماعي.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند اعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.
إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.
إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة ان التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الادارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

ارنست ويونغ

سائد عبدالله
رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

رام الله-فلسطين
٢٨ آذار ٢٠١٧

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	7	142,398,520	103,824,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8	185,889,489	214,032,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	9	610,869	2,056,349
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10	519,317,318	401,781,262
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11	12,760,386	12,544,921
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	12	39,372,895	46,120,269
استثمار في شركة حليفة	13	3,642,817	3,471,541
عقارات وآلات ومعدات	14	10,545,904	11,109,869
مشاريع تحت التنفيذ	15	4,510,772	3,021,284
موجودات غير ملموسة	16	881,474	208,547
موجودات ضريبية مؤجلة	17	628,925	500,000
موجودات أخرى	18	36,529,495	21,597,653
مجموع الموجودات		957,088,864	820,268,531
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19	144,578,237	112,153,720
ودائع العملاء	20	585,284,232	471,385,262
تأمينات نقدية	21	70,679,966	67,221,637
أموال مقترضة	22	47,422,469	65,408,451
مخصص تعويض نهاية الخدمة	23	2,695,005	2,175,907
مخصصات الضرائب	24	1,994,870	1,069,682
مطلوبات أخرى	25	11,938,522	11,034,794
مجموع المطلوبات		864,593,301	730,449,453
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	75,000,000	75,000,000
علاوة إصدار	26	564,451	564,451
احتياطي إجباري	28	2,696,181	1,955,957
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	28	8,270,205	6,496,858
احتياطي التقلبات الدورية	28	3,552,436	2,442,100
احتياطي القيمة العادلة	11	(3,956,033)	(2,980,278)
أرباح مدورة		6,368,323	6,339,990
صافي حقوق الملكية		92,495,563	89,819,078
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		957,088,864	820,268,531

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	29	35,925,791	27,394,930
الفوائد المدينة	30	(12,261,985)	(9,632,991)
صافي إيرادات الفوائد		23,663,806	17,761,939
صافي إيرادات العمولات	31	4,971,077	4,566,941
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		28,634,883	22,328,880
أرباح عملات أجنبية		2,390,066	2,300,421
أرباح موجودات مالية	32	1,140,539	370,629
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	13	171,276	194,600
استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	10	481,307	438,078
إيرادات أخرى		107,174	38,968
إجمالي الدخل		32,925,245	25,671,576
المصروفات			
نفقات الموظفين	33	10,392,586	8,534,275
مصاريف تشغيلية أخرى	34	8,539,313	7,176,661
إستهلاكات وإطفاءات	16,14	1,674,181	1,750,829
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	10	2,224,953	802,917
إجمالي المصروفات		22,831,033	18,264,682
ربح السنة قبل الضرائب		10,094,212	7,406,894
مصروف الضرائب	24	(2,691,972)	(1,965,303)
ربح السنة		7,402,240	5,441,591
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	35	0,099	0,073

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
ربح السنة		7,402,240	5,441,591
بنود الدخل الشامل الأخرى			
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	9	(975,755)	(229,290)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى		(975,755)	(229,290)
صافي الدخل الشامل للسنة		6,426,485	5,212,301

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع	علاوة الإصدار	احتياطيات						صافي حقوق الملكية
			إجباري	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016									
الرصيد في بداية السنة	75,000,000	564,451	1,955,957	6,496,858	2,442,100	(2,980,278)	6,339,990		89,819,078
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	7,402,240		7,402,240
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(975,755)	-		(975,755)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(975,755)	7,402,240		6,426,485
أرباح موزعة إيضاح (27)	-	-	-	-	-	-	(3,750,000)		(3,750,000)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	740,224	1,773,347	1,110,336	-	(3,623,907)		-
الرصيد في نهاية السنة	75,000,000	564,451	2,696,181	8,270,205	3,552,436	(3,956,033)	6,368,323		92,495,563
31 كانون الأول 2015									
الرصيد في بداية السنة	70,968,206	-	1,411,798	4,948,800	1,625,861	(2,750,988)	3,806,855		80,010,532
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	5,441,591		5,441,591
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(229,290)	-		(229,290)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(229,290)	5,441,591		5,212,301
تسديدات رأس المال (إيضاح 44)	4,031,794	564,451	-	-	-	-	-		4,596,245
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	544,159	1,548,058	816,239	-	(2,908,456)		-
الرصيد في نهاية السنة	75,000,000	564,451	1,955,957	6,496,858	2,442,100	(2,980,278)	6,339,990		89,819,078

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		10,094,212	7,406,894
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		1,674,181	1,750,829
أرباح موجودات مالية		(1,140,539)	(370,629)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة		(171,276)	(194,600)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية، الصافي		1,743,646	364,839
مخصص تعويض نهاية الخدمة		640,443	477,653
إطفاء علاوة إصدار سندات		185,805	215,650
أرباح بيع عقارات وآلات ومعدات		(37,980)	-
بنود أخرى غير نقدية		(73,813)	41,161
		12,914,679	9,691,797
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		129,631	(714,131)
الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية		(7,700,345)	(14,347,193)
التسهيلات الائتمانية		(119,325,730)	(92,565,469)
موجودات أخرى		(14,931,842)	(4,816,124)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		-	(14,000,000)
ودائع العملاء		113,898,970	90,606,961
تأمينات نقدية		3,458,329	6,421,366
أموال مقترضة		(17,985,982)	46,918,042
مطلوبات أخرى		886,852	1,371,805
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		(28,655,438)	28,567,054
دفعات تعويض نهاية الخدمة		(121,345)	(92,784)
ضرائب مدفوعة		(1,775,868)	(2,889,873)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل		(30,552,651)	25,584,397
أنشطة الاستثمار			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(1,500,000)	10,514,810
شراء عقارات وآلات ومعدات		(1,014,492)	(2,675,590)
بيع عقارات وآلات ومعدات		43,845	-
مشاريع تحت التنفيذ		(1,510,272)	(521,752)
شراء موجودات غير ملموسة		(753,732)	(143,472)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		2,003,772	(1,621,123)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(1,191,220)	(7,228,798)
صافي التغير في الموجودات المالية بالكلفة المطفأة		6,181,069	(15,264,000)
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة		962,747	635,650
نقد متدفق من تخفيض رأس المال المدفوع للشركة الحليفة	13	-	1,000,003
نقد متدفق من الإستحواذ على بنك الإتحاد – فلسطين	6	-	11,912,006
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		3,221,717	(3,392,266)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح نقدية		(3,733,124)	-
تسديدات رأس المال		-	4,596,245
النقد (المستخدم في) من أنشطة التمويل		(3,733,124)	4,596,245
(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(31,064,058)	26,788,376
النقد وما في حكمه في بداية السنة		145,533,445	118,745,069
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	114,469,387	145,533,445

إيضاحات حول القوائم المالية
كما في 31 كانون الأول 2016

1. عـام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت إسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله – فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الاثنا عشر ومكاتبه الثلاثة المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 13 أيار 2013 زيادة رأسمال البنك إلى 75 مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب الثانوي العام.

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية بين بنك الإتحاد في الأردن والبنك الوطني في فلسطين والتي تم بموجبها تمكين البنك الوطني من تملك المحفظة البنكية لبنك الإتحاد في فلسطين. كما قام بنك الإتحاد في الأردن بتملك 10% من رأسمال البنك الوطني البالغ 75 مليون دولار أمريكي من خلال الإكتتاب بجزء من أسهم الزيادة المصدرة من قبل البنك الوطني وعمليات شراء أسهم من كبار مساهميه.

هذا وبلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 75 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 75 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

بلغ عدد موظفي البنك (432) و(377) موظفاً كما في 31 كانون الأول2016 و2015، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2016 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 20 شباط 2017.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني وشركته التابعة (شركة وطن الاستثمارية المساهمة الخصوصية المحدودة) كما في 31 كانون الأول 2016 المملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964 كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية، يبلغ رأسمالها كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 110.000 دولار أمريكي.

تم توحيد القوائم المالية لشركة وطن الاستثمارية (الشركة التابعة) مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركة التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

يعمل البنك وشركته التابعة في مناطق السلطة الفلسطينية.

2. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 كانون الأول 2016. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركة التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في احد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

أسس توحيد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

2.3. التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية كما في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق التعديلات التالية على معايير التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول، لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية المالية للبنك.
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير والتعديلات والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك.
إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول افصاحات القوائم المالية للبنك. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الادوات المالية" بكامل مراحله خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "تصنيف وقياس الادوات المالية". قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما صدرت خلال العام 2009، وكان التطبيق الأولي

للمرحلة الأولى في 1 كانون الثاني 2012 وسيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم(9)الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي في 1كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الأدوات المالية.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (15) الايرادات من العقود مع العملاء

يحدد المعيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل أنواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد السلع والخدمات للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الايجارات.
يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الايراد
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) برامج ولاء العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) اتفاقيات انشاء العقارات
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) عمليات نقل الموجودات من العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) الايراد – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.
- يجب تطبيق المعيار رقم (15) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الايجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) "عقود الايجار" خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار.
تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الايجار على أنها عقود ايجار تشغيلية أو عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الايجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، إلا إذا كان الأصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الايجار. سيتم تطبيق هذه المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

3.3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة التي يتم تسجيلها لحساب فوائد وعمولات معلقة ولا يتم الاعتراف بها كإيرادات.
يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند وجود حق لاستلامها.
يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

التسهيلات الائتمانية

يتم إظهار التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.
يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين

عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويتم وقف احتساب الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المتخذ حيالها إجراءات قانونية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصص في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها عبر تنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

استثمارات في موجودات مالية

يتم قيد عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ العملية وهو تاريخ الإلتزام بشراء أو بيع الموجودات المالية. إن عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية هي تلك التي يتم فيها تحويل الموجودات المالية خلال الفترة المحددة وفقاً للقوانين أو وفقاً لما هو متعارف عليه في أنظمة السوق. يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة، ويتم إضافة مصاريف الإقتناء المباشرة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والتي يتم قيدها بشكل مبدئي بالقيمة العادلة. يتم لاحقاً قيد جميع الموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدّين بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الإحتفاظ بأداة الدّين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة حق الإنتفاع من التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم.

إن أدوات الدّين التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء (باستثناء اذا إختار البنك تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه). لاحقا يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد تنزيل التدني. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

يقوم البنك بإعادة تصنيف أدوات الدّين من الكلفة المطفأة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تغير الهدف من نموذج الأعمال للإعتراف المبدئي وبالتالي لا تكون طريقة الكلفة المطفأة مناسبة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو نسبة الفائدة التي يتم استخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدّين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الإعتراف المبدئي.

عند الإعتراف المبدئي يستطيع البنك تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي. لا يستطيع البنك لاحقاً التراجع عن هذا التصنيف.

موجودات مالية بالقيمة العادلة

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، باختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأوراق المالية في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة. لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدنٍ إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها.. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	40
أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	6 - 25
أجهزة حاسوب	6
سيارات	6

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح او خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل..

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. إن كلفة الموجودات غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال توحيد الأعمال هي قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدني في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة إلى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وعندما تكون تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل الساري المفعول في فلسطين والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) والذي يقتضي الإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة، كما بتاريخ القوائم المالية، كضرائب مؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

4. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد الإدارة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتم إثبات خسارة تدني قيمة العقارات والآلات والمعدات اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين معتمدين لغايات إثبات خسارة التدني ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية التزامات قضائية استناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

5. معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

6. الإستحواذ على بنك الإتحاد – فلسطين

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية بين بنك الإتحاد في الأردن والبنك الوطني في فلسطين والتي تم بموجبها تمكين البنك الوطني من تملك المحفظة البنكية لبنك الإتحاد في فلسطين. تم تنفيذ عملية الإستحواذ بالكامل على أرصدة بنك الإتحاد – فلسطين كما في 1 آذار 2015، حيث قام البنك بقيد الأرصدة التالية:

الموجودات	دولار أمريكي القيمة العادلة بتاريخ الإستحواذ
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	11,912,006
تسهيلات إئتمانية مباشرة	10,945,408
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	4,320,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	88,136
عقارات وآلات ومعدات	705,119
موجودات غير ملموسة	151,024
موجودات أخرى	416,774
	28,539,341

المطلوبات

ودائع العملاء	26,953,590
تأمينات نقدية	629,827
مخصصات الضرائب	203,876
مخصص تعويض نهاية الخدمة	341,595
مطلوبات أخرى	410,453
	28,539,341

7. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزينة	55,063,488	49,742,876
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	10,274,740	5,637,679
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	20,915,995	-
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	56,144,297	48,443,952
	142,398,520	103,824,507

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	5,554,683	63,886
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	34,697,554	14,890,653
	40,252,237	14,954,539
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	95,035,760	115,395,498
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	44,101,492	78,682,292
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,500,000	5,000,000
	145,637,252	199,077,790
	185,889,489	214,032,329

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 68,549,619 دولار أمريكي و67,783,746 دولار أمريكي، على التوالي، يتضمن هذا المبلغ ودائع تبادلية بقيمة 6,641,749 دولار أمريكي و6,500,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 6,596,088 دولار أمريكي و6,725,719 دولار أمريكي، على التوالي.

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	610,869	1,680,249
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	-	376,100
	610,869	2,056,349

10. تسهيلات ائتمانية مباشرة

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية مدينة	24,150,361	19,602,506
قروض وكمبيالات *	173,060,148	154,059,090
الشركات		
حسابات جارية مدينة	38,716,875	27,954,880
قروض وكمبيالات*	92,213,332	73,041,014
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	2,946,946	6,190,444
قروض وكمبيالات*	16,808,156	19,025,647
الحكومة والقطاع العام	175,799,609	106,089,700
	523,695,427	405,963,281
فوائد معلقة	(822,147)	(1,452,281)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(3,555,962)	(2,729,738)
	519,317,318	401,781,262

* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 2,667,774 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 1,420,315 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 42,377,581 دولار أمريكي ومبلغ 20,043,498 دولار أمريكي أي ما نسبته 8.10% و4.95% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في
- 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 6,520,304 دولار أمريكي ومبلغ 5,678,460 دولار أمريكي أي ما نسبته 1.25% و1.4%من من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 2,776,904 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 1,180,095 دولار أمريكي و1,596,809 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 175,799,609 دولار أمريكي أي ما نسبته 33.62% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 106,089,700 دولار أمريكي أي ما نسبته 26.23% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 81,076 دولار أمريكي ومبلغ 237,236 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 206,206,249 دولار أمريكي ومبلغ 165,832,076 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,452,281	1,188,419
فوائد معلقة خلال السنة	728,332	694,065
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(211,607)	(115,089)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(1,125,929)	(313,195)
فروقات عملة	(20,930)	(1,919)
الرصيد في نهاية السنة	822,147	1,452,281

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,729,738	2,498,975
التخصيص للسنة	2,224,953	802,917
المسترد خلال السنة	(481,307)	(438,078)
استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(984,380)	(131,456)
فروقات عملة	66,958	(2,620)
الرصيد في نهاية السنة	3,555,962	2,729,738

فيما يلي الحركة على مخصص التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	213,029	81,573
الإضافات	984,380	131,456
إستردادات	(17,314)	-
الرصيد في نهاية السنة	1,180,095	213,029

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع العام	175,799,609	106,089,700
القروض العقارية	32,756,152	27,813,642
تمويل الصناعة والتجارة	156,471,237	159,364,797
قطاع الزراعة	6,021,813	2,060,391
قطاع خدماتي	28,575,363	5,476,442
قروض استهلاكية	123,249,106	103,706,028
	522,873,280	404,511,000

11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	11,558,956	11,325,840
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	939,859	982,511
محافظ استثمارية	261,571	236,570
	12,760,386	12,544,921

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(2,980,278)	(2,750,988)
خسائر غير متحققة	(975,755)	(229,290)
الرصيد في نهاية السنة	(3,956,033)	(2,980,278)

12. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
سندات دين مدرجة في أسواق مالية أجنبية*	10,621,014	38,640,269
سندات دين محلية غير مدرجة**	7,980,000	7,480,000
أذونات الدفع الحكومية***	20,771,881	-
	39,372,895	46,120,269

* تراوحت نسبة الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة من 5.42% إلى 5.52% وتستحق خلال فترة أقل من سنة إلى 8 سنوات.

** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنة، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 5% إلى 5.5%.

*** يمثل هذا البند استثمار البنك في أذونات الدفع الحكومية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكل 8% وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار (لايبور 6 شهور+3%) سنوياً.

13. استثمار في شركة حليفة

	نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
	2016	2015	2016	2015
	%	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري	20	20	3,642,817	3,471,541
			3,642,817	3,471,541

تأسست شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري سنة 1997 ومن أهم أهداف الشركة تطوير وتحسين الرهن العقاري في فلسطين. تمارس الشركة أعمالها من خلال شركاتها التابعة المملوكة بالكامل وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية والتي تقوم بإعادة تمويل قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك وشركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري والتي تقوم بتأمين قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل ضد تعثر المقترضين.

قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 أيلول 2014 تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خصوصية، وتم شطب إدارج الشركة في بورصة فلسطين بتاريخ 18 كانون الأول 2014. قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري في اجتماعها الذي عقد في 15 نيسان 2015 تخفيض رأس المال المدفوع للشركة من 20.000.000 دولار أمركي إلى 15.000.000 دولار أمريكي.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركته الحليفة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المركز المالي للشركة الحليفة		
موجودات غير متداولة	33,470,289	39,888,500
موجودات متداولة	7,768,380	8,829,149
مطلوبات غير متداولة	(14,537,423)	(26,359,918)
مطلوبات متداولة	(8,753,081)	(5,139,839)
حقوق الملكية	17,948,165	17,217,892
حصة البنك	3,589,633	3,443,578
تعديلات	53,184	27,963
القيمة الدفترية بعد التعديل	3,642,817	3,471,541
الإيرادات ونتائج الأعمال		
الإيرادات للسنة	1,549,013	1,296,930
نتائج الأعمال	856,380	973,001
حصة البنك من نتائج الأعمال	171,276	194,600

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركة الحليفة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,471,541	4,276,944
حصة البنك من تخفيض رأس المال المدفوع للشركة الحليفة	-	(1,000,003)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	171,276	194,600
الرصيد في نهاية السنة	3,642,817	3,471,541

14. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

	عقارات	أثاث ومعدات	تحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2016						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	5,397,250	3,530,128	5,990,914	2,943,743	381,825	18,243,860
إضافات	-	567,841	238,193	122,460	85,998	1,014,492
إستبعادات	-	-	-	-	(131,251)	(131,251)
الرصيد في نهاية السنة	5,397,250	4,097,969	6,229,107	3,066,203	336,572	19,127,101
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	976,743	1,752,519	2,606,298	1,647,153	151,278	7,133,991
استهلاك السنة	244,687	575,846	547,327	159,935	44,797	1,572,592
إستبعادات	-	-	-	-	(125,386)	(125,386)
الرصيد في نهاية السنة	1,221,430	2,328,365	3,153,625	1,807,088	70,689	8,581,197
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2016	4,175,820	1,769,604	3,075,482	1,259,115	265,883	10,545,904

	عقارات	أثاث ومعدات	تحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2015						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	4,871,157	2,795,440	3,938,610	2,532,664	273,731	14,411,602
إضافات	526,093	446,984	1,207,339	395,174	100,000	2,675,590
محول من بنك الإتحاد – فلسطين (إيضاح 6)	-	287,704	393,416	15,905	8,094	705,119
محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 15)	-	-	451,549	-	-	451,549
الرصيد في نهاية السنة	5,397,250	3,530,128	5,990,914	2,943,743	381,825	18,243,860
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	732,724	1,443,122	2,012,356	1,303,606	98,161	5,589,969
استهلاك السنة	244,019	309,397	593,942	343,547	53,117	1,544,022
الرصيد في نهاية السنة	976,743	1,752,519	2,606,298	1,647,153	151,278	7,133,991
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2015	4,420,507	1,777,609	3,384,616	1,296,590	230,547	11,109,869

15. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير نظام بنكي جديد وأعمال تشطيب وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,021,284	2,951,081
إضافات	1,510,272	521,752
محول إلى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 14)	-	(451,549)
محول موجودات غير ملموسة (إيضاح 16)	(20,784)	-
الرصيد في نهاية السنة	4,510,772	3,021,284

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2016 تقدر بمبلغ 1,239,952 دولار أمريكي.

16. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي. لقد كانت الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال السنة كما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	208,547	120,858
إضافات	753,732	143,472
محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 15)	20,784	-
محول من بنك الإتحاد – فلسطين (إيضاح 6)	-	151,024
إطفاءات	(101,589)	(206,807)
الرصيد في نهاية السنة	881,474	208,547

17. موجودات ضريبية مؤجلة

فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	500,000	300,000
إضافات	161,353	200,000
إطفاءات	(32,428)	-
رصيد نهاية السنة	628,925	500,000

18. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات المقاصة	18,524,432	10,449,454
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	14,710,970	8,691,846
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,255,155	1,100,745
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *	-	364,509
قرطاسية ومطبوعات	260,570	165,675
أخرى	1,778,368	825,424
	36,529,495	21,597,653

* يمثل هذا البند قطعة أرض رقم (53) من حوض رقم (28046) من أراضي مدينة بيت لحم، آلت ملكيتها للبنك خلال عام 2012 نتيجةً للإندماج مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار. تم بيع هذه الأرض خلال عام 2016 ونتج عنها قيد أرباح بمبلغ 35,180 دولار أمريكي .

19. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	26,828	4,262
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	61,946,081	10,925,097
	61,972,909	10,929,359
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	73,193,130	80,067,802
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	9,412,198	21,156,559
	82,605,328	101,224,361
	144,578,237	112,153,720

20. ودائع العملاء

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	209,233,111	145,881,422
ودائع التوفير	88,840,735	67,014,909
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	282,164,555	242,451,306
حسابات مدينة – مؤقتاً دائنة	5,045,831	16,037,625
	585,284,232	471,385,262

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 61,977,821 دولار أمريكي و35,943,008 دولار أمريكي أي ما نسبته 10.59% و7.62%من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 مبلغ 244,768,875 دولار أمريكي185,051,452 دولار أمريكي أي ما نسبته 41.82% و39.26% من إجمالي الودائع، على التوالي.

21. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	54,916,844	52,045,574
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	13,847,017	13,752,546
أخرى	1,916,105	1,423,517
	70,679,966	67,221,637

22. أموال مقترضة

	المبلغ بالدولار الأمريكي	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقتراض(%)
2016				
سلطة النقد الفلسطينية	43,922,469	سنوية	لا يوجد	0,5
بنك الإستثمار الفلسطيني*	3,500,000	شهري	أسهم وكمبيالات	4,375
2015				
سلطة النقد الفلسطينية	61,408,451	سنوية	لا يوجد	0,5
بنك الإستثمار الفلسطيني*	4,000,000	شهري	أسهم وكمبيالات	4,375

* يمثل هذا البند قرض متناقص لشركة وطن للإستثمار (شركة تابعة) بمبلغ 4,000,000 دولار أمريكي. حيث تم الحصول على القرض برهن أسهم مملوكة للبنك بسعر فائدة 4.375%، ويسدد هذا القرض بموجب 8 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 12 شهر ويستحق القسط الأول بتاريخ 1 حزيران 2016، وينتهي السداد بتاريخ 1 حزيران 2023.

23. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب المخصص خلال السنة:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,175,907	1,449,443
التخصيص للسنة الحالية	640,443	477,653
محول من بنك الإتحاد – فلسطين (إيضاح 6)	-	341,595
المدفوع خلال السنة	(121,345)	(92,784)
الرصيد في نهاية السنة	2,695,005	2,175,907

24. مخصصات الضرائب

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,069,682	1,544,676
التخصيص للسنة	3,081,000	2,165,303
خصم على السلفيات مدفوعة	(110,103)	-
إسترداد وفر سنوات سابقة	(150,000)	-
محول من بنك الإتحاد – فلسطين (إيضاح 6)	-	203,876
ضرائب مدفوعة خلال السنة	(1,775,868)	(2,889,873)
فروقات عملة	(119,841)	45,700
الرصيد في نهاية السنة	1,994,870	1,069,682

حصل البنك على مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى عام 2015. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع، تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع الدوائر الضريبية. بلغت نسبة الضريبة القانونية للدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2016. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
التخصيص للسنة الحالية	3,081,000	2,165,303
إضافات موجودات ضريبية مؤجلة	(128,925)	(200,000)
خصم على السلفيات مدفوعة	(110,103)	-
إسترداد وفر سنوات سابقة	(150,000)	-
مصروف الضريبة للسنة	2,691,972	1,965,303

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	10,094,212	7,406,894
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	6,827,778	9,045,859
الربح الخاضع لضريبة الدخل	4,642,826	6,117,324
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة	941,762	1,247,705
ضريبة الدخل على الربح	671,539	917,598
الضرائب للسنة	1,613,301	2,165,303
المخصص المكون	3,081,000	2,165,303
نسبة الضريبة الفعلية	%30,52	%29,23

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

25. مطلوبات أخرى

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة غير مدفوعة	3,478,883	3,301,036
ذمم دائنة	2,693,818	1,828,901
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً	2,667,775	1,685,508
شيكات مصدقة وحوالات واردة	1,739,427	3,098,446
ضرائب مستحقة على الرواتب	331,238	285,723
مصاريف مستحقة	217,413	167,907
أخرى	809,968	667,273
	11,938,522	11,034,794

26. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5.4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي.

27. توزيعات أرباح نقدية

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2016 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.05 دولار أمريكي لكل سهم باجمالي مبلغ 3.750.000 دولار أمريكي.

28. الاحتياطيات

- **احتياطي إجباري**

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- **احتياطي التقلبات الدورية**

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال المصرف ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20% من رأسمال البنك.

29, الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
أفراد		
حسابات جارية مدينة	1,841,799	2,103,362
قروض وكمبيالات	7,410,246	6,771,511
	9,252,045	8,874,873
شركات		
حسابات جارية مدينة	3,085,479	1,938,407
قروض وكمبيالات	9,962,659	7,139,244
	13,048,138	9,077,651
الحكومة والقطاع العام	10,666,744	5,799,851
	32,966,927	23,752,375
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	488,548	1,496,866
سندات دين	2,470,316	2,145,689
	35,925,791	27,394,930

30, الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	295,294	126,863
ودائع التوفير	44,406	39,649
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	9,228,302	7,508,050
تأمينات نقدية	915,774	987,327
فوائد على الأموال المقترضة	616,048	406,540
فوائد مؤسسات ضمان القروض	20,278	26,569
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,141,883	537,993
	12,261,985	9,632,991

31, صافي إيرادات العمولات

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
عمولات دائنة		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2,680,499	2,704,686
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	721,509	836,112
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة	491,315	510,406
حوالات	535,793	550,232
إدارة حساب	513,998	396,568
عمولة إيداع نقدي	188,489	146,106
خدمات مصرفية متفرقة	798,482	328,744
	5,930,085	5,472,854
عمولات مدينة	(959,008)	(905,913)
	4,971,077	4,566,941

32, أرباح موجودات مالية

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
عوائد توزيعات أسهم	962,747	635,650
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	558,292	(173,790)
خسائر بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(380,500)	(91,231)
	1,140,539	370,629

33, نفقات الموظفين

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	7,503,782	6,182,454
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	1,243,193	1,012,311
مخصص تعويض نهاية الخدمة	640,443	477,653
مساهمة البنك في صندوق الإدخار*	485,042	426,161
تأمين صحي	258,841	236,910
سفر وانتقال	75,218	55,947
مصاريف تدريب	74,529	48,354
أخرى	111,538	94,485
	10,392,586	8,534,275

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة 5% من راتبه الأساسي لصندوق الإدخار، يظهر رصيد صندوق الإدخار ضمن بند ودائع العملاء،

34. مصاريف تشغيلية أخرى

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	1,672,870	1,236,291
مصاريف دعاية وإعلان	1,312,349	1,303,305
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	1,173,411	910,891
إيجارات	979,770	839,729
أتعاب مهنية واستشارية	552,015	227,939
صيانة	527,842	504,524
قرطاسية ومطبوعات	347,386	343,361
تأمينات	344,421	407,110
مياه وكهرباء وتدفئة	315,064	282,938
مواصلات ومصاريف سيارات	293,507	188,002
نفقات أعضاء مجلس الإدارة	200,000	171,125
تبرعات*	203,824	160,469
بريد وبرق وهاتف	160,548	163,240
رسوم تأمين قروض الرهن العقاري	135,709	87,891
مصاريف نقل النقد	88,176	165,470
ضيافة	51,627	44,664
ضريبة الأملاك	51,387	23,987
مصاريف اجتماعات الهيئة العامة	7,897	9,199
أخرى	121,510	106,526
	8,539,313	7,176,661

* يقوم البنك بتقديم التبرعات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 2.75% لعام 2016 مقابل 2.95% لعام 2015.

35. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2016	2015
	دولار أمريكي	
ربح السنة	7,402,240	5,441,591
	سهم	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	75,000,000	74,723,850
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0,099	0,073

36. النقد وما في حكمه

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	142,398,520	103,824,507
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	179,389,489	209,032,329
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(144,578,237)	(112,153,720)
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(6,596,088)	(6,725,719)
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	(56,144,297)	(48,443,952)
	114,469,387	145,533,445

37. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة وذلك وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2014/06). كما يلي الأرصدة في 31 كانون الأول 2016 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

	طبيعة العلاقة	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:			
تسهيلات ائتمانية مباشرة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	18,401,905	15,127,365
ودائع	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	41,869,262	48,077,010
تأمينات نقدية	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	3,152,773	3,107,472
ذمم دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	142,085	238,062
مطلوبات أخرى	مساهمون رئيسيون	-	4,512
عناصر قائمة الدخل الموحدة:			
فوائد وعمولات دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	1,046,731	1,089,049
فوائد وعمولات مدينة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	736,076	630,634
مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	450,464	233,821
تأمينات	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	603,262	407,911
بريد وبرق وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	160,548	163,240
بنود خارج قائمة المركز المالي:			
اعتمادات وكفالات	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	8,548,475	7,298,206
سقوف ائتمانية غير مستغلة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	2,961,622	3,812,842

- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 ما نسبته 3.54% و3.76%، على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 ما نسبته 22.95% و18.5%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين 3.80% إلى 7.5%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	1,294,556	1,219,323
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة	114,238	111,097
نفقات مجلس الإدارة	200,000	171,125

38. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2016 و2015:

		المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 9):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2016	610,869	610,869	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 11):				-	-
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2016	11,558,956	11,558,956	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2016	939,859	939,859	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2016	261,571	-	-	261,571

		المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 9):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2015	1,680,249	1,680,249	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2015	376,100	376,100	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 11):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2015	11,325,840	11,325,840	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2015	982,511	982,511	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2015	236,570	236,570	-	236,570

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	142,398,520	103,824,507	142,398,520	103,824,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	185,889,489	214,032,329	185,889,489	214,032,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	610,869	2,056,349	610,869	2,056,349
تسهيلات ائتمانية مباشرة	519,317,318	401,781,262	519,317,318	401,781,262
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	12,760,386	12,544,921	12,760,386	12,544,921
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين مدرجة	10,621,014	38,640,269	10,621,014	37,067,564
سندات دين غير مدرجة	7,980,000	7,480,000	7,980,000	7,480,000
أذونات الدفع الحكومية	20,771,881	-	20,771,881	-
موجودات مالية أخرى	35,013,770	19,966,724	35,013,770	19,966,724
مجموع الموجودات	935,363,247	800,326,361	935,363,247	798,753,656
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	144,578,237	112,153,720	144,578,237	112,153,720
ودائع العملاء	585,284,232	471,385,262	585,284,232	471,385,262
تأمينات نقدية	70,679,966	67,221,637	70,679,966	67,221,637
أموال مقترضة	47,422,469	65,408,451	47,422,469	65,408,451
مطلوبات مالية أخرى	9,270,747	9,349,286	9,270,747	9,349,286
مجموع المطلوبات	857,235,651	725,518,356	857,235,651	725,518,356

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة التي لها أسعار سوقية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم إظهار الأموال المقترضة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الاسواق المالية.

39, التركز في الموجودات والمطلوبات

	2016					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	142,398,520	-	-		-	142,398,520
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	40,252,237	25,298,338	114,743,572	4,795,294	800,048	185,889,489
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	610,869	-	-	-	-	610,869
تسهيلات ائتمانية مباشرة	519,236,242	81,076	-	-	-	519,317,318
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11,820,527	939,859		-	-	12,760,386
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	28,751,881	10,621,014	-	-	-	39,372,895
استثمار في شركة حليفة	3,642,817	-	-	-	-	3,642,817
عقارات وآلات ومعدات	10,545,904	-	-	-	-	10,545,904
مشاريع تحت التنفيذ	4,510,772	-	-	-	-	4,510,772
موجودات غير ملموسة	881,474	-	-	-	-	881,474
موجودات ضريبية مؤجلة	628,925	-	-	-	-	628,925
موجودات أخرى	36,301,235	216,175	12,085	-		36,529,495
مجموع الموجودات	799,581,403	37,156,462	114,755,657	4,795,294	800,048	957,088,864
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	61,972,909	9,412,198	72,213,816	-	979,314	144,578,237
ودائع العملاء	585,284,232	-	-	-	-	585,284,232
تأمينات نقدية	70,679,966	-	-	-	-	70,679,966
أموال مقترضة	47,422,469	-	-	-	-	47,422,469
مخصص تعويض نهاية الخدمة	2,695,005	-	-	-	-	2,695,005
مخصصات الضرائب	1,994,870	-	-	-	-	1,994,870
مطلوبات أخرى	11,938,522	-	-	-	-	11,938,522
مجموع المطلوبات	781,987,973	9,412,198	72,213,816	-	979,314	864,593,301
رأس المال المدفوع	75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
علاوة اصدار	564,451	-	-	-	-	564,451
احتياطي إجباري	2,696,181	-	-	-	-	2,696,181
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	8,270,205	-	-	-	-	8,270,205
احتياطي التقلبات الدورية	3,552,436	-		-	-	3,552,436
احتياطي القيمة العادلة	(3,956,033)	-	-	-	-	(3,956,033)
أرباح مدورة	6,368,323	-	-	-	-	6,368,323
صافي حقوق الملكية	92,495,563	-	-	-	-	92,495,563
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	874,483,536	9,412,198	72,213,816	-	979,314	957,088,864

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كفالات	44,487,337	-	-	-	-	44,487,337
إعتمادات	13,436,202	-	-	-	-	13,436,202
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	2,024,513	-	-	-	-	2,024,513
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	36,140,945	-	-	-	-	36,140,945
	96,088,997	-	-	-	-	96,088,997

	2015					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	103,824,507	-	-	-	-	103,824,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,954,539	78,704,031	112,284,431	2,421,927	5,667,401	214,032,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,680,249	-	-	69,129	306,971	2,056,349
تسهيلات ائتمانية مباشرة	401,544,026	237,236	-	-	-	401,781,262
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11,562,410	982,511	-	-	-	12,544,921
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	7,480,000	13,441,888	6,759,947	-	18,438,434	46,120,269
استثمار في شركة حليفة	3,471,541	-	-	-	-	3,471,541
عقارات وآلات ومعدات	11,109,869	-	-	-	-	11,109,869
مشاريع تحت التنفيذ	3,021,284	-	-	-	-	3,021,284
موجودات غير ملموسة	208,547	-	-	-	-	208,547
موجودات ضريبية مؤجلة	500,000	-	-	-	-	500,000
موجودات أخرى	20,671,173	540,367	18,842	-	367,271	21,597,653
مجموع الموجودات	580,028,145	93,906,033	119,063,220	2,491,056	24,780,077	820,268,531
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	10,929,359	21,156,559	78,916,072	-	1,151,730	112,153,720
ودائع العملاء	471,385,262	-	-	-	-	471,385,262
تأمينات نقدية	67,221,637	-	-	-	-	67,221,637
أموال مقترضة	65,408,451	-	-	-	-	65,408,451
مخصص تعويض نهاية الخدمة	2,175,907	-	-	-	-	2,175,907
مخصصات الضرائب	1,069,682	-	-	-	-	1,069,682
مطلوبات أخرى	10,914,083	120,711	-	-	-	11,034,794
مجموع المطلوبات	629,104,381	21,277,270	78,916,072	-	1,151,730	730,449,453
رأس المال المدفوع	75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
علاوة اصدار	564,451	-	-	-	-	564,451
احتياطي إجباري	1,955,957	-	-	-	-	1,955,957
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	6,496,858	-	-	-	-	6,496,858
احتياطي التقلبات الدورية	2,442,100	-	-	-	-	2,442,100
احتياطي القيمة العادلة	(2,980,278)	-	-	-	-	(2,980,278)
أرباح مدورة	6,339,990	-	-	-	-	6,339,990
صافي حقوق الملكية	89,819,078	-	-	-	-	89,819,078
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	718,923,459	21,277,270	78,916,072	-	1,151,730	820,268,531

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كفالات	50,267,539	200,500	-	-	-	50,468,039
إعتمادات	10,731,155	-	-	-	-	10,731,155
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	2,656,385	-	-	-	-	2,656,385
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	30,172,308	-	-	-	-	30,172,308
	93,827,387	200,500	-	-	-	94,027,887

40. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة .

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان

	2016 دولار أمريكي	2015 دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	87,335,032	54,081,631
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	185,889,489	214,032,329
تسهيلات ائتمانية مباشرة	519,317,318	401,781,262
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	39,372,895	46,120,269
موجودات أخرى	35,013,770	19,966,724
	866,928,504	735,982,215
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	44,487,337	50,468,039
إعتمادات	13,436,202	10,731,155
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	2,024,513	2,656,385
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	36,140,945	30,172,308
	96,088,997	94,027,887
	963,017,501	830,010,102

2, التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2016	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	13,949,784	32,756,152	40,967,060	175,799,609	263,472,605
مقبولة المخاطر	124,966,139	-	92,056,955	-	217,023,094
تحت المراقبة	19,780,780	-	16,076,497	-	35,857,277
غير عاملة:					
دون المستوى	709,155	-	20,379	-	729,534
مشكوك فيها	1,509,139	-	1,145,280	-	2,654,419
هالكة	3,539,360	-	419,138	-	3,958,498
المجموع	164,454,357	32,756,152	150,685,309	175,799,609	523,695,427
فوائد معلقة	(745,209)	-	(76,938)	-	(822,147)
مخصص تدني التسهيلات	(3,032,653)	-	(523,309)	-	(3,555,962)
	160,676,495	32,756,152	150,085,062	175,799,609	519,317,318

31 كانون الأول 2015	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	19,984,091	25,937,899	20,956,063	106,089,700	172,967,753
مقبولة المخاطر	118,698,667	-	92,801,082	-	211,499,749
تحت المراقبة	13,795,992	-	569,046	-	14,365,038
غير عاملة:					
دون المستوى	590,404	-	1,499,095	-	2,089,499
مشكوك فيها	159,913	-	293,140	-	453,053
هالكة	4,382,247	-	205,942	-	4,588,189
المجموع	157,611,314	25,937,899	116,324,368	106,089,700	405,963,281
فوائد معلقة	(1,390,399)	-	(61,882)	-	(1,452,281)
مخصص تدني التسهيلات	(2,493,401)	-	(236,337)	-	(2,729,738)
	153,727,514	25,937,899	116,026,149	106,089,700	401,781,262

3, **فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:**

31 كانون الأول 2016	الأفراد	الشركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	11,321,187	8,629,210	19,950,397
مقبولة المخاطر	111,452,111	71,134,446	182,586,557
غير عاملة:			
دون المستوى	548,394	-	548,394
مشكوك فيها	1,907,395	8,527	1,915,922
هالكة	296,039	908,940	1,204,979
المجموع	125,525,126	80,681,123	206,206,249
منها:			
تأمينات نقدية	11,321,187	8,629,210	19,950,397
عقارية	82,215,282	47,891,134	130,106,416
أسهم متداولة	5,141,527	5,737,354	10,878,881
سيارات وآليات	24,893,072	18,423,425	43,316,497
معادن ثمينة	1,954,058	-	1,954,058
	125,525,126	80,681,123	206,206,249

31 كانون الأول 2015	الأفراد	الشركات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	15,690,766	6,583,094	22,273,860
مقبولة المخاطر	80,088,767	60,582,877	140,671,644
غير عاملة:			
دون المستوى	366,930	1,488,730	1,855,660
مشكوك فيها	215,930	-	215,930
هالكة	612,361	202,621	814,982
المجموع	96,974,754	68,857,322	165,832,076
منها:			
تأمينات نقدية	13,647,829	6,583,094	20,230,923
عقارية	55,880,533	45,370,039	101,250,572
أسهم متداولة	3,819,099	7,269,418	11,088,517
سيارات وآليات	21,584,356	9,634,771	31,219,127
معادن ثمينة	2,042,937	-	2,042,937
	96,974754	68,857,322	165,832,076

4, فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	داخل فلسطين	دول عربية	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	87,335,032	-	-	-	-	87,335,032
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	40,252,237	26,098,386	114,743,572	4,795,294	-	185,889,489
تسهيلات ائتمانية مباشرة	519,236,242	81,076	-	-	-	519,317,318
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	28,751,881	10,621,014	-	-	-	39,372,895
الموجودات الأخرى	34,785,510	216,175	12,085	-	-	35,013,770
المجموع كما في 31 كانون الأول 2016	710,360,902	37,016,651	114,755,657	4,795,294	-	866,928,504
المجموع كما في 31 كانون الأول 2015	497,100,440	100,489,923	119,063,220	2,421,927	16,906,705	735,982,215
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	44,487,337	-	-	-	-	44,487,337
اعتمادات	13,436,202	-	-	-	-	13,436,202
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	2,024,513	-	-	-	-	2,024,513
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	36,140,945	-	-	-	-	36,140,945
المجموع كما في 31 كانون الأول 2016	96,088,997	-	-	-	-	96,088,997
المجموع كما في 31 كانون الأول 2015	93,827,387	200,500	-	-	-	94,027,887

5, فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي:

	قطاع عام	مالي	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	87,335,032	-	-	-	-	87,335,032
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	185,889,489	-	-	-	-	185,889,489
تسهيلات ائتمانية مباشرة	175,799,609	-	144,063,249	32,756,152	6,021,813	160,676,495	519,317,318
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	39,372,895	-	-	-	-	39,372,895
الموجودات الأخرى	-	35,013,770	-	-	-	-	35,013,770
31 كانون الأول 2016	175,799,609	347,611,186	144,063,249	32,756,152	6,021,813	160,676,495	866,928,504
31 كانون الأول 2015	106,089,700	334,200,953	159,364,797	27,813,642	2,060,391	106,452,732	735,982,215

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2016		2015	
	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)
دولار أمريكي	+10	(107,390)	+10	(108,069)
شيقل إسرائيلي	+10	(28,638)	+10	(6,366)
دينار أردني	+10	7,085	+10	13,269
عملات اخرى	+10	13,181	+10	23,829

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2016	فجوة إعادة تسعير الفائـدة							
	قل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	20,915,995	-	-	-	-	121,482,525	142,398,520
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	32,040,824	78,799,046	6,500,000	-	-	-	68,549,619	185,889,489
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	610,869	610,869
تسهيلات ائتمانية مباشرة	72,954,230	28,602,754	100,146,408	73,323,705	137,548,194	106,742,027	-	519,317,318
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	12,760,386	12,760,386
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	3,689,657	5,427,991	12,634,233	-	10,621,014	7,000,000	-	39,372,895
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	3,642,817	3,642,817
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	10,545,904	10,545,904
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	4,510,772	4,510,772
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	881,474	881,474
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	628,925	628,925
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	36,529,495	36,529,495
مجموع الموجودات	108,684,711	133,745,786	119,280,641	73,323,705	148,169,208	113,742,027	260,142,786	957,088,864
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	72,213,816	71,358,279	-	-	-	-	1,006,142	144,578,237
ودائع العملاء	117,215,447	39,989,631	89,960,160	70,926,896	18,437,134	3,986,089	244,768,875	585,284,232
تأمينات نقدية	-	-	-	23,869,684	25,804,717	-	21,005,565	70,679,966
أموال مقترضة	-	2,351,070	4,500,000	4,000,000	17,000,000	19,571,399	-	47,422,469
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,695,005	2,695,005
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,994,870	1,994,870
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	11,938,522	11,938,522
مجموع المطلوبات	189,429,263	113,698,980	94,460,160	98,796,580	61,241,851	23,557,488	283,408,979	864,593,301
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	2,696,181	2,696,181
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	8,270,205	8,270,205
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	3,552,436	3,552,436
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(3,956,033)	(3,956,033)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	6,368,323	6,368,323
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	92,495,563	92,495,563
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	189,429,263	113,698,980	94,460,160	98,796,580	61,241,851	23,557,488	375,904,542	957,088,864
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(80,744,552)	20,046,806	24,820,481	(25,472,875)	86,927,357	90,184,539	(115,761,756)	-
الفجوة التراكمية	(80,744,552)	(60,697,746)	(35,877,265)	(61,350,140)	25,577,217	115,761,756	-	-

31 كانون الأول 2015	فجوة إعادة تسعير الفائـدة							
	قل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	103,824,507	103,824,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	120,126,427	21,122,156	5,000,000	-	-	-	67,783,746	214,032,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,056,349	2,056,349
تسهيلات ائتمانية مباشرة	38,230,986	28,447,600	36,245,109	117,672,997	94,737,541	86,447,029	-	401,781,262
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	12,544,921	12,544,921
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	2,820,874	6,751,640	1,757,931	1,015,798	33,774,026	-	46,120,269
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	3,471,541	3,471,541
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	11,109,869	11,109,869
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,021,284	3,021,284
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	208,547	208,547
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	500,000	500,000
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	21,597,653	21,597,653
مجموع الموجودات	158,357,413	52,390,630	47,996,749	119,430,928	95,753,339	120,221,055	226,118,417	820,268,531
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	83,324,523	27,673,204	-	-	-	-	1,155,993	112,153,720
ودائع العملاء	86,644,788	42,693,057	63,296,616	76,293,878	17,405,471	-	185,051,452	471,385,262
تأمينات نقدية	7,292,102	-	-	27,613,694	19,167,484	-	13,148,357	67,221,637
أموال مقترضة	-	-	-	10,500,000	54,908,451	-	-	65,408,451
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,175,907	2,175,907
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,069,682	1,069,682
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	11,034,794	11,034,794
مجموع المطلوبات	177,261,413	70,366,261	63,296,616	114,407,572	91,481,406	-	213,636,185	730,449,453
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	1,955,957	1,955,957
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	6,496,858	6,496,858
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	2,442,100	2,442,100
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,980,278)	(2,980,278)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	6,339,990	6,339,990
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	89,819,078	89,819,078
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	177,261,413	70,366,261	63,296,616	114,407,572	91,481,406	-	303,455,263	820,268,531
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(18,904,000)	(17,975,631)	(15,299,867)	5,023,356	4,271,933	120,221,055	(77,336,846)	-
الفجوة التراكمية	(18,904,000)	(36,879,631)	(52,179,498)	(47,156,142)	(42,884,209)	77,336,846	-	-

2, مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه،

	2016			2015		
	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10+	61,087	1,155,896	10+	168,025	1,132,584
أسواق مالية أجنبية	10+	-	93,986	10+	37,610	98,251
محافظ استثمارية	10+	-	26,157	10+	-	23,657

٣، مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة،
إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية للبنك،

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2016		2015	
	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
العملة	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10+	5,089,907	10+	6,839,948
عملات أخرى	10+	627,739	10+	(1,666,681)

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
31 كانون الأول 2016	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد	19,046,058	54,819,797	26,496,915	100,362,770
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,550,204	34,949,064	64,566,745	123,066,013
تسهيلات ائتمانية مباشرة	95,548,875	173,925,683	4,322,970	273,797,528
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,621,013	12,377,414	-	22,998,427
موجودات أخرى	5,151,987	23,039,980	177,972	28,369,939
مجموع الموجودات	153,918,137	299,111,938	95,564,602	548,594,677
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	30,641,875	54,069,539	21,663,165	106,374,579
ودائع العملاء	131,548,357	175,391,988	64,899,610	371,839,955
تأمينات نقدية	4,208,681	16,518,767	2,485,519	23,212,967
مطلوبات أخرى	2,246,152	2,232,578	238,921	4,717,651
مجموع المطلوبات	168,645,065	248,212,872	89,287,215	506,145,152
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(14,726,928)	50,899,066	6,277,387	42,449,525
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,368,160	11,366,320	11,628,968	24,363,448

31 كانون الأول 2015	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	120,174,752	266,080,499	35,764,820	422,020,071
إجمالي المطلوبات	138,223,227	197,681,013	52,431,633	388,335,873
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(18,048,475)	68,399,486	(16,666,813)	33,684,198
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,444,123	7,803,209	13,892,768	23,140,100

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول، تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة، ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب،

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة،

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2016	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	73,219,958	71,358,279	-	-	-	-	-	144,578,237
ودائع العملاء	365,235,484	39,989,631	89,960,160	70,926,896	18,437,134	4,025,949	-	588,575,254
تأمينات نقدية	-	-	21,402,982	23,869,684	25,804,717	-	-	71,077,383
أموال مقترضة	-	2,351,070	4,591,024	4,000,000	17,352,674	19,789,541	-	48,084,309
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,695,005	2,695,005
مخصصات الضرائب	-	-	-	1,994,870	-	-	-	1,994,870
مطلوبات أخرى	1,739,427	3,478,883	4,052,437	-	2,667,775	-	-	11,938,522
مجموع المطلوبات	440,194,869	117,177,863	120,006,603	100,791,450	64,262,300	23,815,490	2,695,005	868,943,580
مجموع الموجودات	257,550,083	151,469,640	122,315,796	76,443,705	151,918,110	113,742,027	98,360,470	971,799,831

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
31 كانون الأول 2015	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	84,480,516	27,673,204	-	-	-	-	-	112,153,720
ودائع العملاء	233,843,283	42,775,597	130,689,429	65,875,556	-	-	-	473,183,865
تأمينات نقدية	7,292,102	13,148,357	-	27,693,774	19,500,998	-	-	67,635,231
أموال مقترضة	-	-	-	1,054,900	64,351,318	2,247,652	-	67,653,870
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,175,907	2,175,907
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,069,682	1,069,682
مطلوبات أخرى	3,098,446	3,285,967	-	-	-	-	4,650,381	11,034,794
مجموع المطلوبات	328,714,347	86,883,125	130,689,429	94,624,230	83,852,316	2,247,652	7,895,970	734,907,069
مجموع الموجودات	287,365,236	61,536,407	49,462,360	120,318,473	96,464,925	121,114,472	90,102,443	826,364,316

41. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

	خدمات مصرفية	خدمات مصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	المجموع 2016	المجموع 2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	9,539,503	15,681,380	6,869,970	13,954,578	46,045,431	36,037,423
صافي مخصص تدني التسهيلات	(339,930)	(1,403,716)	-	-	(1,743,646)	(364,839)
نتائج قطاع الأعمال	9,929,148	5,289,267	5,347,587	10,134,290	30,700,292	24,868,659
مصاريف غير موزعة					(20,606,080)	(17,461,765)
ربح السنة قبل الضرائب					10,094,212	7,406,894
مصروف الضرائب					(2,691,972)	(1,965,303)
ربح السنة					7,402,240	5,441,591
معلومات أخرى						
إجمالي موجودات القطاع	193,432,647	150,085,062	381,032,159	232,538,996	957,088,864	820,268,531
إجمالي مطلوبات القطاع	220,646,496	435,317,702	192,000,706	16,628,397	864,593,301	730,449,453
استثمار في شركة حليفة					3,642,817	3,471,541
مصاريف رأسمالية					3,278,496	3,340,814
استهلاكات وإطفاءات					1,674,181	1,750,829

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	43,910,335	33,149,104	2,135,096	2,888,319	46,045,431	36,037,423
مجموع الموجودات	799,581,403	580,028,145	157,507,961	240,240,386	957,088,864	820,268,531
المصروفات الرأسمالية	3,278,496	3,340,814	-	-	3,278,496	3,340,814

42, تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

31 كانون الأول 2016

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	65,338,228	20,915,995	-	-	-	-	56,144,297	142,398,520
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	93,994,355	78,799,046	6,500,000	-	-	-	6,596,088	185,889,489
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	610,869	610,869
تسهيلات ائتمانية مباشرة	72,954,230	28,602,754	100,146,408	73,323,705	137,548,194	106,742,027	-	519,317,318
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	12,760,386	12,760,386
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	3,689,657	5,427,991	12,634,233	-	10,621,014	7,000,000	-	39,372,895
استثمارات في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	3,642,817	3,642,817
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	10,545,904	10,545,904
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	4,510,772	4,510,772
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	881,474	881,474
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	628,925	628,925
موجودات أخرى	18,524,432	14,710,970	1,255,155	-	-	-	2,038,938	36,529,495
مجموع الموجودات	254,500,902	148,456,756	120,535,796	73,323,705	148,169,208	113,742,027	98,360,470	957,088,864
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	73,219,958	71,358,279	-	-	-	-	-	144,578,237
ودائع العملاء	361,984,322	39,989,631	89,960,160	70,926,896	18,437,134	3,986,089	-	585,284,232
تأمينات نقدية	-	-	21,005,565	23,869,684	25,804,717	-	-	70,679,966
أموال مقترضة	-	2,351,070	4,500,000	4,000,000	17,000,000	19,571,399	-	47,422,469
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,695,005	2,695,005
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,994,870	1,994,870
مطلوبات اخرى	1,739,427	3,478,883	-	-	-	-	6,720,212	11,938,522
مجموع المطلوبات	436,943,707	117,177,863	115,465,725	98,796,580	61,241,851	23,557,488	11,410,087	864,593,301
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	2,696,181	2,696,181
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	8,270,205	8,270,205
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	3,552,436	3,552,436
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(3,956,033)	(3,956,033)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	6,368,323	6,368,323
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	92,495,563	92,495,563
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	436,943,707	117,177,863	115,465,725	98,796,580	61,241,851	23,557,488	103,905,650	957,088,864
فجوة الاستحقاق	(182,442,805)	31,278,893	5,070,071	(25,472,875)	86,927,357	90,184,539	(5,545,180)	-
الفجوة التراكمية	(182,442,805)	(151,163,912)	(146,093,841)	(171,566,716)	(84,639,359)	5,545,180	-	-

31 كانون الأول 2015

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,380,555	-	-	-	-	-	48,443,952	103,824,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	181,184,454	21,122,156	5,000,000	-	-	-	6,725,719	214,032,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,056,349	2,056,349
تسهيلات ائتمانية مباشرة	38,230,986	28,447,600	36,245,109	117,672,997	94,737,541	86,447,029	-	401,781,262
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	12,544,921	12,544,921
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	2,820,874	6,751,640	1,757,931	1,015,798	33,774,026	-	46,120,269
استثمارات في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	3,471,541	3,471,541
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	11,109,869	11,109,869
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,021,284	3,021,284
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	208,547	208,547
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	500,000	500,000
موجودات أخرى	10,449,454	8,691,846	1,100,745	-	-	-	1,355,608	21,597,653
مجموع الموجودات	285,245,449	61,082,476	49,097,494	119,430,928	95,753,339	120,221,055	89,437,790	820,268,531
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	84,480,516	27,673,204	-	-	-	-	-	112,153,720
ودائع العملاء	232,954,429	42,613,004	130,192,669	65,625,160	-	-	-	471,385,262
تأمينات نقدية	7,292,102	13,148,357	-	27,613,694	19,167,484	-	-	67,221,637
أموال مقترضة	-	-	-	1,043,311	62,142,190	2,222,950	-	65,408,451
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	-	2,175,907	2,175,907
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	1,069,682	1,069,682
مطلوبات اخرى	3,098,446	3,285,967	-	-	-	-	4,650,381	11,034,794
مجموع المطلوبات	327,825,493	86,720,532	130,192,669	94,282,165	81,309,674	2,222,950	7,895,970	730,449,453
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	1,955,957	1,955,957
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	6,496,858	6,496,858
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	2,442,100	2,442,100
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(2,980,278)	(2,980,278)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	6,339,990	6,339,990
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	89,819,078	89,819,078
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	327,825,493	86,720,532	130,192,669	94,282,165	81,309,674	2,222,950	97,715,048	820,268,531
فجوة الاستحقاق	(42,580,044)	(25,638,056)	(81,095,175)	25,148,763	14,443,665	117,998,105	(8,277,258)	-
الفجوة التراكمية	(42,580,044)	(68,218,100)	(149,313,275)	(124,164,512)	(109,720,847)	8,277,258	-	-

43. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء البنكية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء البنكية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات البنكية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور البنكية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

44. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة، باستثناء قيام البنك بزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 4.031.794 دولار أمريكي خلال عام 2015.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) المستندة لمقررات بازل. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

	2016			2015		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	80,178,230	8,38	14,36	81,746,884	9,97	17,51
رأس المال الأساسي	80,756,422	8,44	14,46	83,443,077	10,17	17,87

45. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2016	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	44,487,337	50,468,039
إعتمادات مستندية	13,436,202	10,731,155
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	2,024,513	2,656,385
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	36,140,945	30,172,308
	96,088,997	94,027,887

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 38,481,291 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

46. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 116,627 دولار أمريكي ومبلغ 78,206 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و2015، على التوالي. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا.

47. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

الاختلاف بين البيانات المالية النهائية عن البيانات المالية الأولية

لا يوجد أية اختلافات جوهرية بين البيانات المالية النهائية والمعتمدة من قبل سلطة النقد وبين البيانات الأولية.